الموضوع: مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل (مساهمة خاصة) - بغداد/٢٠٢٥

الرقم: ١٦٨٦٠

التاريخ: ٢٠٢٦/٠٥/٣١

جمهورية العراق
النقابات والمنظمات والإتحادات - مجلس مهنة مراقبة و تدقيق الحسابات
تاريخ رفع الوثيقة: ٢٠٢٦/٠٥/٣١ ٠٤:١٤ م
تاريخ رمز التحقق: ٢٠٢٦/٠٥/٣١ ٠٤:١٤ م

ان حفاظك على هذه الوثيقة دون ضرر يُمكّنك من استخدامها في الدوائر المرتبطة بهذا النظام

يُمكنك حفظ صورة الوثيقة في هاتفك لأستخدامها عند الضرورة

نؤيد صحة صدور الوثيقة الالكترونية بعد مطابقتها مع الوثيقة الورقية

وثيقة خاصة لا يمكن قراءتها الا بحساب موظف حكومي

378252119077083

عزيزي المواطن في حالة حدوث أي تلكؤ أو مشكلة في قراءة رمز الاستجابة السريعة

يرجى ارسال صورة رمز الاستجابة السريعة الى البريد الالكتروني

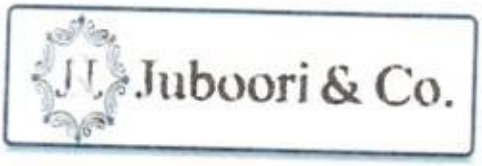
dm@ur.gov.iq

لمزيد من المعلومات عن الخدمات الحكومية الالكترونية، بالأمكان زيارة الرابط التالي

www.ur.gov.iq

G 15114
C 15114

جميع الحقوق محفوظة مكتب رئيس مجلس الوزراء - المركز الوطني للتحول الرقمي © ٢٠٢٦



شركة أحمد الجبوري و شركاؤه
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية
أعضاء الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل (مساهمة خاصة) – بغداد

البيانات للسنة المالية المنتهية

في ٣١/ كانون الاول /٢٠٢٥

FIB

مصرف العراق الاول
للاستثمار والتمويل

First Iraq Bank
for investment and financial

Annual Report 2025

التقرير السنوي 2025

Building the future
of digital banking in Iraq

بناء مستقبل
المصرفية الرقمية في العراق



قائمة المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة المحترم 3
نبذه عن مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل 5
أهداف المصرف : 5
تقرير مجلس الإدارة 6
تأسيس المصرف 6
القيم الجوهرية والمبادئ الأخلاقية 6
الإصلاحات الهيكلية والمسارات التنظيمية للبنك المركزي العراقي 7
خطة الإصلاح المصرفي ومواءمتها مع الخطة الخمسية للمصرف 7
الخطة الاستراتيجية 2024-2026 8
التصنيف الائتماني والاعتراف الدولي 8
التطورات في راس المال المدفوع 9
إدارة السيولة والربحية: 10
النسبة المالية:- 10
التحليل المالي ومؤشرات للبيانات المالية- : 12
الموارد البشرية: 12
1-الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 17
2-الحوكمة المؤسسية والمعايير البيئية والاجتماعية 17
الأنظمة المصرفية المستخدمة لدى المصرف 19
النشاطات المصرفية 21
أبرز النشاطات والخدمات المصرفية 21
الأنشطة التوعوية والتجارية والتسويقية خلال عام 2025: 22
فروع المصرف 31
لجان الإدارة التنفيذية 32
مجلس الإدارة 34
محاور الحوكمة الرئيسية لمجلس الإدارة 39
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة 41
دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الموسسية لمصرف العراق الاول 49
تضارب المصالح ومدونة قواعد السلوك الوظيفي 49
تقرير هيئة الرقابة الشرعية السنوي 50
تقرير علاقات المساهمين 52
الإفصاح والاستدامة 54
تقرير الاستدامة السنوي الشامل لمصرف العراق الأول الإسلامي لعام 2025 55
أولا : المشهد الاستراتيجي والبيئة الاقتصادية الكلية 55
ثانيا : لمحة عن مصرف العراق الأول الإسلامي 56
-بيانات المصرف وشبكة الفروع 56

-الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف..... 57
ثالثا : الحوكمة المؤسسية الرشيدة وإطار القيادة الاستراتيجية 58
تشكيل مجلس الإدارة واستقلاليته 58
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة واللجان التنفيذية 60
اللجان التنفيذية الداعمة:..... 61
الرقابة الشرعية كضامن للاستدامة الأخلاقية 61
تعزيز النزاهة ومكافحة الجرائم المالية .....
رابعا : الاستدامة الاقتصادية والمتانة المالية ودعم التحول الرقمي 62
أهداف المصرف في مجال التنمية المستدامة..... 62
تنمية القاعدة الرأسمالية والاعتراف الدولي..... 62
الريادة في التحول الرقمي المصرفي 63
الخطة الاستراتيجية (2024 - 2026) ومؤشرات الأداء المستهدفة..... 63
1.محور الانتشار الجغرافي والتحول الرقمي: 64
2.محور الزبائن والشمول المالي:..... 64
3.المحور المالي والاستثماري (المستهدفات المالية لعام 2026): 64
التدريب والتطوير 64
خامسا : الاستدامة البيئية والتحول نحو التمويل الأخضر (Environmental)..... 65
التقييم التشخيصي البيئي (Baseline Assessment) 65
التمويل الأخضر وإدارة الأثر البيئي غير المباشر 65
سادسا : الاستدامة الاجتماعية، الشمول المالي، وتنمية رأس المال البشري (Social)..... 66
حقوق الإنسان والنزاهة 66
جهود الشمول المالي والثقافة المالية..... 66
الشراكة المجتمعية والمسؤولية الإنسانية (CSR) 67
تنمية رأس المال البشري وسياسة التنوع والشمول..... 67
سابعا : دمج الاستدامة في السياسة الائتمانية وإدارة المخاطر 68
أدوات التمويل الإسلامي كقاطرة للتنمية المستدامة..... 68
معايير جودة الائتمان ومخاطر السمعة 68
المعالجة الأخلاقية للديون المتعثرة 69
ثامنا : متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة والخطط المستقبلية 2026 69
الرؤية والتطلعات لعام 2026 69
الخاتمة 70

وفي إطار التزام المصرف بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ، يحرص المصرف على مواءمة أنشطته مع متطلبات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ، وبما ينسجم مع مقاصد الشريعة الإسلامية وتوجهات البنك المركزي العراقي في هذا المجال .

وفي الختام أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية ذات العلاقة ، على دعمهم وتوجيهاتهم المستمرة، كما أتوجه بالشكر الى السادة المساهمين على ثقتهم ، والى الإدارة التنفيذية وجميع منتسبي المصرف لما بذلوه من إخلاص وتفانٍ خلال عام 2025.

فإن مجلس الإدارة يؤكد على مواصلة العمل خلال المرحلة المقبلة لتعزيز أداء المصرف، وتحقيق أهدافه الاستراتيجية ، بما يحقق مصالح المساهمين ويسهم في دعم الاقتصاد الوطني وفق الضوابط الشرعية.

نسأل الله التوفيق والسداد لما فيه خير مصرفنا وبلدنا العزيز.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

جيا أراس بكر
رئيس مجلس الإدارة

نبذه عن مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل

يُعد مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل من أوائل المصارف الإسلامية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والالحاق الرقمي في منطقة الشرق الأوسط، إذ اعتمد منذ انطلاقته نموذج الصيرفة الرقمية المتكاملة، وتبنّى أحدث التقنيات المصرفية، مع تطوير مستمر لأنظمته الإلكترونية، بما ينسجم مع أفضل الممارسات المصرفية العالمية، ومتطلبات الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والامتثال الرقابي.

ويعمل المصرف وفق رؤية استراتيجية واضحة تهدف إلى ترسيخ مكانته كمصرف إسلامي رائد في استخدام التكنولوجيا الحديثة والالحاق الرقمي ، يتمتع بالمرونة والكفاءة في تلبية احتياجات عملائه، مع الالتزام الكامل بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والمعايير الرقابية والتنظيمية المعتمدة، وبما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي العراقي.

أهداف المصرف :

تنطلق الأهداف الاستراتيجية لمصرف العراق الأول الإسلامي من إطار الحوكمة المعتمد، وبما يضمن التوازن بين النمو، وإدارة المخاطر، والامتثال، والاستدامة، وذلك على النحو الآتي:

- تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق أعلى المعايير المعتمدة والقوانين النافذة.
- تعزيز التحول الرقمي وتطوير الأنظمة المصرفية الإلكترونية وأنظمة الدفع الحديثة بما يسهم في تحسين كفاءة العمليات وتجربة الزبائن.
- استقطاب الودائع من الأفراد والشركات ، وتوظيفها في استثمارات آمنة ومدروسة ، وفق سياسات رشيدة لإدارة السيولة والمخاطر .
- دعم الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز الشمول المالي.
- التوسع الجغرافي وتعزيز الحضور المصرفي في مختلف المحافظات بما يدعم السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي.
- تطوير الموارد البشرية ورفع كفاءة العاملين لضمان استدامة الأداء المؤسسي والحفاظ على الموقع الريادي للمصرف .

تقرير مجلس الإدارة
حضرات السيدات والسادة مساهمي مصرف العراق الأول الإسلامي المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يتشرف مجلس إدارة مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل بتقديم التقرير السنوي السادس عن نشاط المصرف ونتائجه المالية ومركزه الاستراتيجي للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لأعلى معايير الإفصاح والشفافية ، وبما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، وأحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، وأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، وقانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015.

إن هذا التقرير السنوي، بما يتضمنه من بيانات ومعلومات مالية ومحاسبية، يعكس بصورة شاملة ودقيقة مسيرة مصرف العراق الأول الإسلامي خلال السنة المالية الخاضعة للتدقيق. وقد تم إعداد هذه المعلومات وفقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المحاسبية المعتمدة، وبما لا يتعارض مع أحكام القوانين والتشريعات المالية النافذة.

يعكس هذا التقرير التزام المصرف بتقديم عرض منصف وعادل عن مركزه المالي وادئه التشغيلي ، مع تسليط الضوء على مستوى الالتزام بالحوكمة المؤسسية ، وإدارة المخاطر وكفاية رأس المال وجودة الأصول وبما يعزز ثقة المساهمين والجهات الرقابية .

قد شكل عام 2025 محطة مفصلية في مسيرة المصرف، حيث انتقل من مرحلة التأسيس والتمكين إلى مرحلة القيادة الرقمية والنمو المستدام في ظل بيئة اقتصادية اتسمت بالتحديات والفرص في آن واحد.

تأسيس المصرف

تأسس مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل برؤية سباقة تهدف إلى ردم الفجوة التقنية في القطاع المصرفي العراقي، حيث يُعد من أوائل المصارف الإسلامية الرقمية في الشرق الأوسط. باشر المصرف اعماله بعد حصوله على اجازة ممارسة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة / قسم مراقبة المصارف الاسلامية / شعبة التسجيل والتراخيص والامور الفنية المرقم 7947/3/9 والمؤرخ في 2020/6/28 وانطلق رسمياً في مزاولة نشاطه المصرفي اعتباراً من تاريخ 2020/11/4 . ، ومنذ البداية، اعتمد استراتيجية تتبنى أحدث التقنيات المصرفية الرقمية وتطوير الأنظمة الإلكترونية بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال.

تعمل المؤسسة وفق رؤية تهدف إلى ترسيخ مكانتها كمصرف إسلامي رائد في استخدام التكنولوجيا الحديثة والالحاق الرقمي ، قادر على تلبية احتياجات العملاء بكفاءة ومرونة، مع الالتزام التام بمبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير الرقابية. وتتمثل الرسالة في تقديم حلول مالية واستثمارية مبتكرة تساهم في الاستدامة المالية وتعزز الشمول المالي في مجتمع لا يزال يعتمد بشكل كبير على النقد.

القيم الجوهرية والمبادئ الأخلاقية

يؤمن المصرف بمنظومة متكاملة من القيم الجوهرية التي تحكم سلوكه المهني وتوجّه ممارساته المؤسسية، والتي تتمثل في الثقة والمصداقية، ووضع خدمة الزبون كأولوية قصوى، وتعزيز ثقافة النجاح والابتكار، والالتزام بالشفافية والانفتاح، فضلاً عن ترسيخ مبدأ الشراكة المجتمعية.

وتهدف هذه القيم إلى ترسيخ بيئة عمل قائمة على النزاهة والمسؤولية والالتزام الأخلاقي، بما يسهم في تعزيز سمعة المصرف كمؤسسة مالية موثوقة، وشريك فاعل في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

الإصلاحات الهيكلية والمسارات التنظيمية للبنك المركزي العراقي

أطلق البنك المركزي العراقي في أيلول 2025 مبادرة إصلاحية شاملة وملزمة لتحديث القطاع المصرفي، تهدف إلى مواءمة المصارف العراقية مع المعايير الدولية الصارمة وتعزيز الثقة العالمية في النظام المالي العراقي.

وضعت هذه المبادرة وضع مسارات تنظيمية واضحة للمصارف الخاصة، شملت مسار "الاستمرار" (Stay Path) للمصارف الملتزمة بالمعايير الملاءة المالية والحوكمة وإدارة المخاطر، ومسار "الدمج" (Merge Path) للمصارف التي تتطلب تعزيز قدراتها المؤسسية ، ومسار "التصفية" (Liquidation Path) للمؤسسات غير القادرة على استيفاء المتطلبات.

وتؤكد هذه الإجراءات على الأهمية الجوهرية لمبادئ الحوكمة الرشيدة، والملاءة والصلابة المالية، وكفاءة إدارة المخاطر، بوصفها ركائز أساسية لضمان استدامة العمل المصرفي. كما تنسجم هذه التوجهات بشكل كامل مع الرؤية الاستراتيجية لمصرف العراق الأول الإسلامي، والتزامه المستمر بالامتثال للمعايير التنظيمية وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي.

خطة الإصلاح المصرفي ومواءمتها مع الخطة الخمسية للمصرف

انطلاقاً من التزام المصرف بتوجهات البنك المركزي العراقي، وامتثالاً لمتطلبات خطة الإصلاح المصرفي التي أطلقت في عام 2025 لتحديث القطاع المصرفي وتعزيز متانته، قام المصرف بإدماج هذه الخطة بشكل متكامل ضمن الخطة الخمسية للمصرف(2030–2026) ، باعتبارها الإطار الاستراتيجي الناظم لتطوير نموذج الأعمال وضمان الاستدامة المؤسسية.

وقد استند المصرف في ذلك إلى المسارات التنظيمية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي، ولا سيما مسار الاستمرار(Stay Path) ، والذي يتطلب تحقيق مستويات متقدمة من الامتثال لمعايير الحوكمة الرشيدة، وكفاية رأس المال، والسيولة، وإدارة المخاطر، والالتزام الرقابي، إضافة إلى تطوير البنية التحتية التشغيلية والتقنية.

وشملت عملية المواءمة ربط محاور الخطة الخمسية للمصرف مع متطلبات الإصلاح المصرفي، بما يحقق ما يلي:

- تعزيز السلامة المالية للمصرف وتحسين مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة.
- تطوير أنظمة السداد، والخدمات المصرفية الرقمية، والبنية التحتية التقنية بما يدعم الكفاءة التشغيلية.
- رفع كفاءة إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي، بما يتوافق مع المعايير الدولية وتعليمات البنك المركزي العراقي.
- دعم استدامة نموذج الأعمال وتحقيق نمو متوازن وربحية مستقرة.
- تعزيز الجاهزية الرقابية وقدرة المصرف على الاستجابة لعمليات التقييم والمتابعة الدورية من الجهات الرقابية.

كما تم اعتماد الخطة الخمسية كأداة تنفيذية لخطة الإصلاح المصرفي، بحيث تُترجم المتطلبات التنظيمية إلى مبادرات واضحة، ومشاريع قابلة للقياس، وجداول زمنية محددة، بما يضمن تحقيق الأهداف المرحلية والنهائية لخطة الإصلاح.

ويعكس هذا النهج التزام المصرف بتطبيق الإصلاحات المصرفية وفق رؤية استراتيجية متكاملة، تسهم في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، ودعم الاستقرار المالي، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، وبما ينسجم مع الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي العراقي.

الخطة الاستراتيجية 2024-2026

اعتمد المصرف خطته الاستراتيجية للأعوام (2024–2026) بهدف تعزيز مكانته في السوق المصرفي العراقي، وتحقيق نمو مستدام قائم على الابتكار وتطوير الخدمات المالية، وبما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي العراقي ومتطلبات الحوكمة الرشيدة.

- ترتكز الخطة على مجموعة من القيم الجوهرية التي تشكل الإطار الناظم لعمل المصرف والتي تتمثل في تعزيز الثقة والمصداقية، اعتماد مبدأ خدمة الزبون أولاً، دعم الابتكار، الالتزام بالشفافية، تعزيز الشراكة المجتمعية، ضبط المخاطر والعمليات، وتطوير الموارد البشرية والعمل بروح الفريق.
- تهدف الخطة إلى توسيع شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي، وتنويع المنتجات المصرفية والائتمانية والاستثمارية، وتعزيز التحول الرقمي والتكنولوجيا المصرفية، وزيادة ودائع الأفراد والمؤسسات، فضلا عن تطوير كفاءة الموارد البشرية.
- تُنفذ الخطة من خلال عدد من الاستراتيجيات الفرعية التي تشمل إدارة الاستثمار والائتمان والسيولة، تعزيز جذب العملاء وتحسين تجربتهم، وتطبيق أطر فعالة لإدارة المخاطر، دعم الشمول المالي، وتطبيق مبادئ الجودة الشاملة، وتنمية القدرات البشرية، وتعزيز التحول الرقمي وأمن المعلومات.
- اعتمد المصرف مؤشرات أداء رئيسية لقياس مدى تنفيذ الخطة، من أبرزها رفع رأس المال المدفوع من (250) مليار دينار إلى (400) مليار دينار، وزيادة عدد العملاء إلى مليون زبون بحلول عام 2026، مع المحافظة على نسب كفاية رأس المال والسيولة ضمن الحدود الرقابية المعتمدة.
- تتضمن الخطة برنامجاً للتوعية والانتشار يركز على تعزيز الشمول المالي، ودعم التحول الرقمي واعتماد الهوية الرقمية، والتعاون مع الجهات الحكومية والدولية، ونشر ثقافة الدفع الإلكتروني من خلال أجهزة نقاط البيع (POS)والرمز السريع (QR)وبطاقات (VISA) .
- تعزيز إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزام التام بالقوانين والتعليمات النافذة.
- وتؤكد هذه الخطة التزام مجلس الإدارة بتحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز الابتكار المصرفي، ودعم النمو المستدام بما يسهم في تعزيز مكانة المصرف في السوق المصرفي العراقي.

التصنيف الائتماني والاعتراف الدولي

في إطار الإنجازات المؤسسية التي أسهمت في تعزيز مكانة المصرف في الأسواق المالية الإقليمية والدولية، حصل المصرف في أيار 2024 على **تصنيف ائتماني (B-) مع نظرة مستقبلية مستقرة (Stable Outlook)** من وكالة **Standard & Poor's** العالمية.

ويعكس هذا التصنيف متانة المركز المالي للمصرف، وكفاءة أنظمة **الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر،** وإدارة السيولة المعتمدة، فضلاً عن مستوى الالتزام بالمعايير الرقابية الدولية. كما يسهم هذا التصنيف في

تعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية والبنوك المراسلة، ويفتح آفاقاً أوسع للتعاون المصرفي والتمويل الخارجي ودعم الأنشطة المصرفية العابرة للحدود.

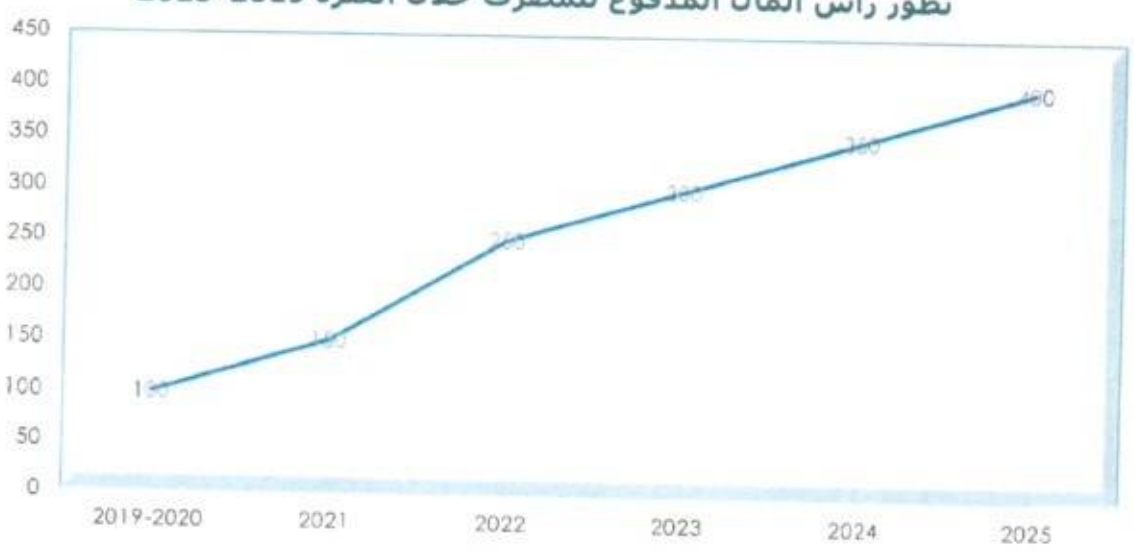
التطورات في راس المال المدفوع

خلال العقود الثلاثة الماضية، شهد المصرف نمواً مستداماً وتوسعات متتالية في أنشطته المصرفية، حيث جرى تعديل عقد تأسيس المصرف عدة مرات بهدف زيادة رأس المال، ليبلغ رأس المال المدفوع بالكامل (400) مليار دينار عراقي.

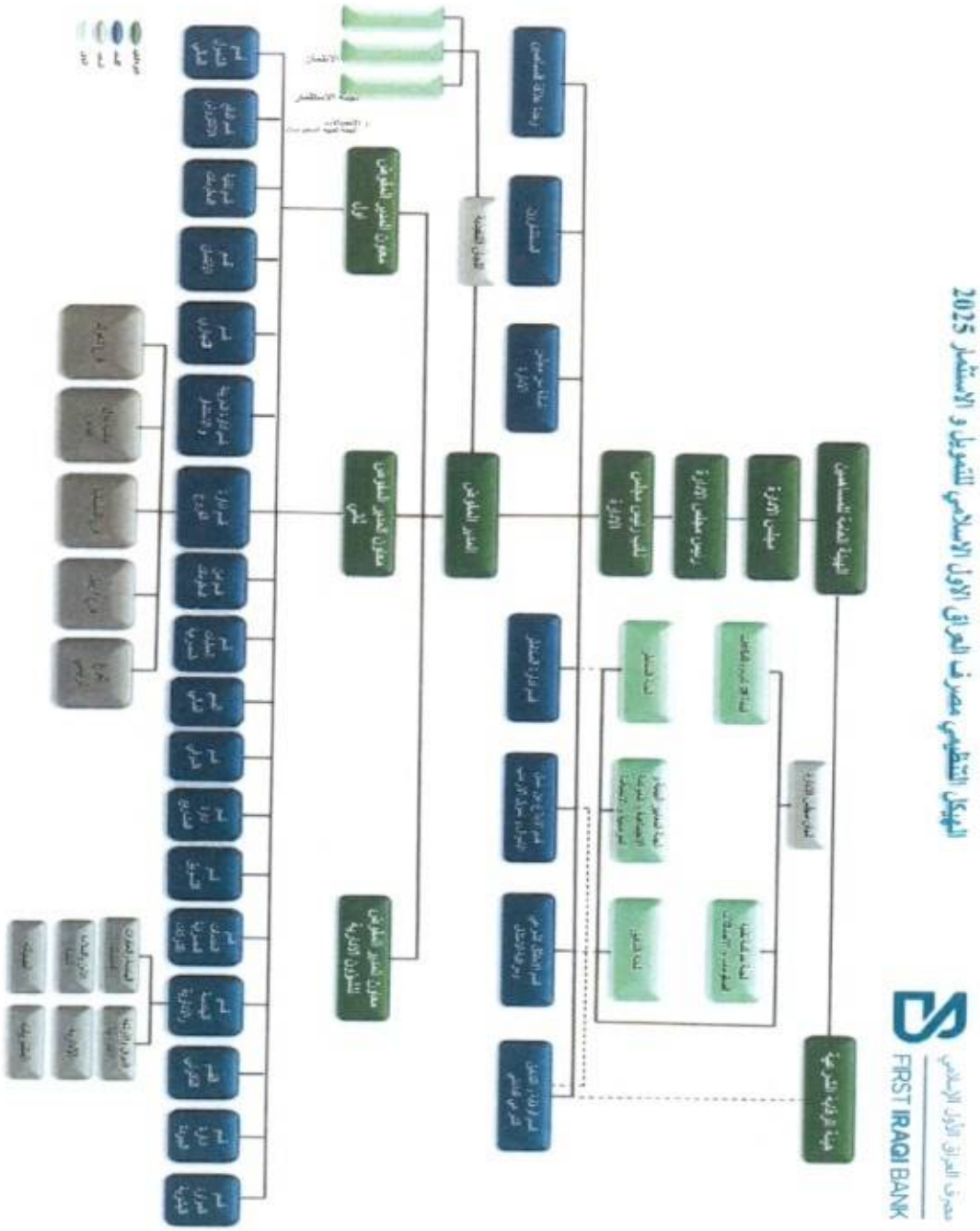
ويعكس هذا التطور ثقة المساهمين الكبيرة باستراتيجية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، فضلاً عن قوة المركز المالي للمصرف ، الأمر الذي يسهم في تعزيز الملاءة المالية ، ورفع القدرة على تحمّل المخاطر المصرفية ، ودعم التوسع في حجم العمليات والأنشطة المصرفية ، وبما ينسجم مع المتطلبات الرقابية والمعايير المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي.

✓ فيما يلي جدول يوضح المراحل المختلفة لتطور رأسمال المصرف منذ تأسيسه وحتى اليوم:-

السنة	رأس المال
2020- 2019	100 مليار
2021	150 مليار
2022	250 مليار
2024 - 2023	300 مليار
2024	350 مليار
2025	400 مليار



ثانياً: الهيكل التنظيمي لمصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل:



ثالثاً: البرامج التدريبية وبناء القدرات المؤسسية:

ضمن خطة المصرف المعتمدة لبناء القدرات وتعزيز الامتثال المؤسسي، أولى مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل اهتماماً استراتيجياً بتطوير رأس المال البشري، بوصفه أحد الركائز الأساسية لتعزيز الحوكمة المؤسسية، ورفع كفاءة إدارة المخاطر، ودعم التحول الرقمي والاستدامة المؤسسية.
وخلال السنة المالية 2025، شارك موظفو المصرف في (59)برنامجاً تدريبياً وتأهيلياً ومهنياً شملت دورات تخصصية، وورش عمل، وجلسات حوارية، ومؤتمرات مهنية، نُفذت بما ينسجم مع تعليمات ومتطلبات البنك المركزي العراقي، وأفضل الممارسات المصرفية الدولية، ولاسيما في مجالات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والتحول الرقمي، وتقنية المعلومات، والتقارير المالية، والشمول المالي.
وقد أسهمت هذه البرامج في رفع الكفاءة المهنية للكوادر الوظيفية، وتعزيز الجاهزية التنظيمية للمصرف، ودعم التطبيق الفعّال للسياسات والإجراءات الرقابية المعتمدة، بما ينعكس إيجاباً على جودة الأداء المؤسسي، ويعزز قدرة المصرف على تحقيق أهدافه الاستراتيجية وفق أفضل الممارسات المصرفية وبما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

✓ يبين الجدول أدناه أبرز البرامج التدريبية التي شارك فيها موظفو المصرف خلال عام 2025.

ت	اتفاصيل البرنامج التدريبي	التاريخ
1	استراتيجيات الانتقال من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الرقمية	2/2/2025
2	التحويل الرقمي في الصناعة المالية و المصرفية	1/12/2025
3	ممارسات ادارة الجودة الشمالة في القطاع المصرفي	1/19/2025
4	جلسة حوارية - دليل المعايير البيئية و الاجتماعية و الحوكمية المؤسسية	2/7/2025
5	اساسيات العمل المصرفي	2/9/2025
6	دورة تأهيلية للحصول على شهادة اخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب CAMS	2/23/2025
7	الشمول المالي و الثقافة المالية	2/17/2025
8	ورشة عمل - تحسين الجوانب التنظيمية و الرقابية المتعلقة بعمل قسم ادارة المخاطر	2/4/2025
9	دورة تاهيلية للحصول على شهادة اخصائي اسلامي معتمد في الحوكمة و الامتثال	2/9/2025
10	ورشة عمل - تحسين جودة الأبلاغات	2/26/2025
11	البرنامج التدريبي (الثقافة المالية و خدمة العملاء)	2/25/2025
12	نظام المعلومات الائتمانية العراقي ICI	3/23/2025
13	دورة تدريبية حول تطبيق مصرفنا	3/19/2025
14	اجتماع تداولي	3/6/2025
15	مدخل الى الاعتمادات المستندية وفق الأصول والأعراف الموحدة	4/27/2025
16	خطابات الضمان المصرفية والحوالات الدولية	4/20/2025
17	مكافحة غسل الأموال	4/20/2025
18	تطبيق انظمة الجودة الشاملة في ادارة تقنية المعلومات ISO2000	4/15/2025
19	جلسة حوارية - دليل المعايير البيئية و الاجتماعية و الحكومة و المؤسسية	4/17/2025
20	البرنامج التأهيلي للعمل في المصارف	5/1/2025
21	مؤتمر مكافحة غسل الاموال وتمويل الأرهاب	5/28/2025
22	التحليل المالي المتقدم	5/11/2025

23	الأحتيال عبر البطاقات الدفع الألكتروني	5/22/2025
24	دورة تأهيلية للحصول على شهادة اخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب CAMS	5/11/2025
25	شهادة مدير اعتمادات مستندية معتمدCLCM	5/11/2025
26	شهادة مدير اعتمادات مستندية معتمد	5/11/2025
27	الأبتكار في تسويق العمليات المصرفية وفق افضل الممارسات في إدارة الزبائن	5/25/2025
28	الأمتثال المصرفي وقرارات الحظر والعقوبات الدولية	5/18/2025
29	الشمول المالي في المصارف والشركات المالية	5/4/2025
30	اعداد ضباط الائتمان	5/25/2025
31	قانون الأمتثال الضريبي FATCA ومعيار الأبلاغ المشتركCRS	5/8/2025
32	حضور اجتماع	5/25/2025
33	اختصاصي معتمد في الجرائم المالية CFC	6/22/2025
34	طرق اكتشاف التزيف للعملة المحلية و الاجنبية	20/07/2025
35	ادارة مخاطر العقوبات الدولية و قوائم الحظر واليات التحري	13/07/2025
36	الضوابط الرقابية الخاصة بالتقييم الداخلي لمعيار كافية رأس المال ICAAP	8/10/2025
37	نظام امن المعلومات ISO27001	10/8/2025
38	الضوابط الرقابية الخاصة بالتقييم الداخلي لمعيار كفاية راس المال (ICAAP)	10/8/2025
39	مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب	10/12/2025
40	ورشة مؤشرات الشمول المالي	10/13/2025
41	حول نظام BSRS	10/14/2025
42	ورشة اطلاق التطبيق الخاص بالعقوبات المالية المستهدفة IQTFS	10/19/2025
43	اساسيات التمويل و الاستثمار في المصارف الرقمية	10/19/2025
44	ورشة تدريبية ب كيفية اعداد استراتيجية الشمول المالي	10/20/2025
45	الملتقى الوطني للقطاع الخاص - النسخة الثانية	10/25/2025
46	مؤتمر المعلوماتية و الرقمية و انعكاساتها على التنمية المستدامة	10/8/2025
47	مؤتمر و معرض قمة المصارف و التحويل الرقمي في جنوب العراق	10/26/2025
48	مؤتمر العراق للتعليم	10/13/2025
49	معيار المحاسبة الدولي رقم (1) و (13) اساليب الاحتساب	10/26/2025
50	الشمول المالي و خدمة الزبائن	11/2/2025
51	التطبيقات و المفاهيم الحديثة في ادارة المخاطر	11/13/2025
52	دورة الية مراجعة الحسابات و التدقيق الميزانيات	11/12/2025
53	دورة اخصائي معتمد في مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب CAMS	11/16/2025
54	مؤتمر محاربي السرطان	11/4/2025
55	= متطلبات فتح الحساب التجاري	11/16/2025
56	نظام ادارة البريد الحكومي	12/1/2025
57	تحليل بيانات بطاقات الاداء لممارسات الحوكمة البيئية و الاجتماعية	12/22/2025
58	اعداد التقارير و القوائم المالية السنوية	12/14/2025
59	حوكمة الموارد البشرية و استدامة راس المال	12/21/2025

وبالنظر إلى تنوع البرامج التدريبية المنفذة خلال عام 2025، تم في هذا التقرير تسليط الضوء على عدد من البرامج المختارة بشكل تفصيلي، نظراً لأهميتها الاستراتيجية ودورها المباشر في تعزيز الامتثال المؤسسي، وإدارة المخاطر، ومتطلبات الحوكمة.
وقد تم اختيار هذه البرامج لارتباطها بمتطلبات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية ذات الصلة، وبهدف إبراز أثرها النوعي على تطوير الكفاءات المؤسسية، مع توثيق بقية البرامج ضمن الجدول أعلاه.

1- الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

شارك موظفو المصرف في برامج متخصصة شملت دورات تدريبية في مكافحة غسل الأموال، ومؤتمرات وورش عمل حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى دورات تأهيلية للحصول على شهادات مهنية معتمدة، من بينها شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب(CAMS) ، وبرنامج اختصاصي معتمد في الجرائم المالية.(CFC)
كما تضمنت البرامج ورشًا متخصصة حول إطلاق وتطبيق نظام العقوبات المالية المستهدفة(IQTFS) ، وبرامج متقدمة في قانون الامتثال الضريبي (FATCA) ومعيار الإبلاغ المشترك.(CRS)

ويهدف هذا المحور إلى تعزيز الامتثال التنظيمي، والحد من المخاطر القانونية والتنظيمية، ودعم متطلبات البنك المركزي العراقي ذات العلاقة.

2- الحوكمة المؤسسية والمعايير البيئية والاجتماعية

شملت البرامج التدريبية جلسات حوارية متخصصة حول دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية(ESG) ، ودورات في تحليل بيانات الأداء المرتبطة بممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية، إضافة إلى برامج متخصصة في حوكمة الموارد البشرية واستدامة رأس المال.
ويأتي ذلك في إطار ترسيخ مبادئ الحوكمة والاستدامة ضمن ثقافة العمل المؤسسي، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

3- إدارة المخاطر وكفاية رأس المال

ضمن هذا المحور، شارك موظفو المصرف في برامج تدريبية متخصصة في إدارة المخاطر المصرفية، ودورات حول التقييم الداخلي لكفاية رأس المال(ICAAP) ، إضافة إلى برامج متقدمة في إدارة مخاطر العقوبات الدولية وقوائم الحظر وآليات التحري، ودورات حول اكتشاف التزييف للعملة المحلية والأجنبية.
وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز متانة المركز المالي، ودعم شهية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

4- التحول الرقمي وتقنية المعلومات

شملت البرامج التدريبية ورشًا تطبيقية في أنظمة الجودة الشاملة في إدارة تقنية المعلومات، ودورات متخصصة في أمن المعلومات(ISO 27001) ، وبرامج في حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، إضافة إلى دورات في التمويل والاستثمار في المصارف الرقمية، وبرامج تتعلق بأنظمة البريد الحكومي والأنظمة المصرفية الإلكترونية.
ويأتي ذلك بهدف تعزيز سلامة الأنظمة الرقمية، وحماية البيانات، وضمان استمرارية الأعمال.

1- التدقيق والتقارير والقوائم المالية

شارك موظفو المصرف في دورات متخصصة في التحليل المالي المتقدم، ومراجعة الحسابات والتدقيق على الميزانيات، وإعداد التقارير والقوائم المالية السنوية وفق المعايير الدولية، إضافة إلى برامج متخصصة في المعايير المحاسبية الدولية (IAS 1) و(IFRS 13).

ويهدف هذا المحور إلى دعم جودة الإفصاح المالي، وتعزيز موثوقية التقارير المقدمة إلى الجهات الرقابية وأصحاب المصلحة.

2- الشمول المالي وخدمة الزبائن

تضمنت البرامج التدريبية دورات في الشمول المالي في المصارف والشركات المالية، وورش إعداد استراتيجيات الشمول المالي، وبرامج متخصصة في خدمة الزبائن وحماية المستهلك المالي، انسجامًا مع توجهات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية.

3- الأعمال المصرفية والائتمان

شملت البرامج دورات إعداد ضباط الائتمان، وبرامج متخصصة في الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، بما في ذلك شهادة مدير اعتمادات مستندية معتمد(CLCM) ، إضافة إلى البرنامج التأهيلي للعمل في المصارف، بما يسهم في رفع الكفاءة الفنية والائتمانية.

4- المؤتمرات والملتقيات المتخصصة

حرص المصرف على المشاركة في عدد من المؤتمرات والملتقيات المتخصصة، من بينها الملتقى الوطني للقطاع الخاص – النسخة الثانية، ومؤتمر المعلوماتية والرقمنة والتنمية المستدامة، ومؤتمر ومعرض قمة المصارف والتحول الرقمي في جنوب العراق، ومؤتمر العراق للتعليم، إلى جانب مؤتمرات وفعاليات ذات طابع مجتمعي وتنموي.

وتندرج هذه المشاركات ضمن تعزيز الحضور المؤسسي، وتبادل الخبرات، ودعم التكامل مع التوجهات الوطنية لتطوير القطاع المالي والمصرفي.

الأنظمة المصرفية المستخدمة لدى المصرف

يعتمد المصرف على منظومة متكاملة من الأنظمة المصرفية والتقنية، التي تدعم العمليات التشغيلية، والامتثال الرقابي، وإدارة المخاطر، والتحول الرقمي، بما ينسجم مع متطلبات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية ذات الصلة.

اسم النظام	التفاصيل
BANKS	النظام المصرفي الأساسي لإدارة الحسابات والعمليات المصرفية
SWIFT	نظام الحوالات الدولية
SMART CLEAR	نظام المدفوعات والتسويات
AML	أنظمة مكافحة غسل الأموال
RISK	أنظمة إدارة المخاطر
PI	نظام التقارير الإدارية والمالية
FATCA	نظام الامتثال الضريبي الدولي
CM	نظام الأرشفة الإلكترونية
IFRS 9	نظام تطبيق معيار الخسائر الائتمانية المتوقعة
BSRS	نظام إعداد وإرسال تقارير البنك المركزي العراقي
Acuant	نظام اعرف زبونك(KYC)
Blacklist	القوائم السوداء المحلية
MEPS	أنظمة إدارة البطاقات
Kas Lab	حماية أنظمة التشغيل والأمن السيبراني
RTGS	نظام المقاصة الفورية – البنك المركزي العراقي
ACH	نظام المقاصة الآلية – البنك المركزي العراقي
MANAGE ENGINE	نظام إدارة الطلبات وسير العمل
GO AML	نظام مكتب مكافحة غسل الأموال
HR SYSTEM	نظام الموارد البشرية
RISK RATING	نظام تقييم مخاطر العملاء
WORLD CHECK	القوائم العالمية والعقوبات الدولية
DIGITAL SYSTEM	النظام المصرفي الرقمي

تطبيق FIB Mobile

يمثل تطبيق **FIB Mobile** أحد الركائز الأساسية للتحول الرقمي في المصرف، حيث يهدف إلى توفير تجربة مصرفية رقمية متكاملة، آمنة، وسهلة الاستخدام، تلبي احتياجات العملاء وتواكب التطورات الحديثة في القطاع المصرفي.

ويتيح التطبيق للمستخدمين:

- فتح الحسابات المصرفية مجانًا وبشكل سريع، عادة خلال مدة لا تتجاوز خمس دقائق، دون الحاجة إلى زيارة الفروع.
- إدارة الحسابات ومتابعة الأنشطة المالية بشكل فوري.
- تنفيذ التحويلات المالية واستلام ودفع الأموال محليًا بسهولة.
- الاستفادة من أعلى معايير الأمان والموثوقية المعتمدة في الأنظمة المصرفية.

كما يوفر التطبيق مجموعة من الخدمات الرقمية المتقدمة، تشمل:

- دعم وسائل الدفع الإلكتروني، بما في ذلك رمز الاستجابة السريعة.(QR)
- إمكانية شراء المنتجات الرقمية المختلفة.
- تمكين العملاء من حجز تذاكر الخطوط الجوية العراقية مباشرة عبر التطبيق.
- الوصول إلى الخدمات المصرفية في أي وقت ومن أي مكان.

ويعمل تطبيق **FIB Mobile** كمنصة مصرفية رقمية متكاملة، تسهم في تعزيز الشمول المالي، وتحسين تجربة العملاء، ودعم استراتيجية المصرف في التحول الرقمي والاستدامة.









النشاطات المصرفية

يمارس مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل أعماله المصرفية والاستثمارية ضمن إطار قانوني وتنظيمي متكامل، وبما يتوافق مع أحكام القوانين النافذة، ولاسيما قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، وقانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، إضافة إلى التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي، ووفقاً لأحكام النظام الداخلي للمصرف.

وتُدار هذه الأنشطة ضمن منظومة حوكمة مؤسسية فعّالة، تضمن الامتثال الرقابي، وسلامة العمليات، وتطبيق المعايير المهنية المعتمدة في العمل المصرفي الإسلامي، وبما يعزز استدامة الأداء ويحافظ على متانة المركز المالي للمصرف.

أبرز النشاطات والخدمات المصرفية

اولاً : الخدمات المصرفية الأساسية:

يقدم المصرف مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية الرقمية والتقليدية، المصممة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات، وتحسين تجربة الزبائن، ودعم التحول الرقمي، ومن أبرزها:

- فتح الحسابات المصرفية (الحسابات الجارية، حسابات الادخار، حسابات الشركات) إلكترونياً من خلال أنظمة التعرف على العميل (e-KYC) والحسابات الرقمية.
- إصدار البطاقات المصرفية) بطاقات السحب الآلي (ATM – عبر التطبيق الرقمي، بما يشمل البطاقات الافتراضية والبطاقات المادية، إضافة إلى البطاقات العائلية وبطاقات الأعمال والشركات.
- إصدار دفاتر الشيكات والصكوك المصدقة (الصك المعتمد) وفق الضوابط المعتمدة.

- تقديم خدمات الحوالات المالية الصادرة والواردة (CT) عبر القنوات الرقمية، إضافة إلى خدمات التسوية الإجمالية الفورية(RTGS) ، وخدمات المقاصة الإلكترونية للصكوك.(ACH)
- تنفيذ عمليات التحويل المالي بين العملاء داخل التطبيق الرقمي بشكل آمن وفوري.
- تقديم خدمات السحب والإيداع باستخدام رمز الاستجابة السريعة.(QR Code)
- إتاحة طلب كشوفات الحساب وكتب التأييد إلكترونياً عبر التطبيق الرقمي، بما يسهم في تقليل الإجراءات الورقية وتعزيز كفاءة الخدمة.
- تقديم خدمات إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، وفق الأطر التنظيمية والتعليمات الرقابية المعتمدة.

ثانياً: الخدمات المصرفية والاستثمارية الإسلامية

يمارس مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل نشاطه المصرفي والاستثماري وفقاً لأحكام قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015، وتعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي، وبما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية والضوابط الشرعية المعتمدة.

ويقدم المصرف مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التمويلية الإسلامية، التي تشمل صيغ **المرابحة، والمشاركة**، وبما يحقق التوازن بين الامتثال الشرعي، وإدارة المخاطر، ودعم النشاط الاقتصادي.

كما يطرح المصرف باقة من الحسابات والودائع الإسلامية المبتكرة، من بينها **حساب الجمعية، وحساب الحلم، وحسابات الودائع الاستثمارية**، التي تتيح للعملاء المشاركة في الأرباح المتحققة وفق صيغ شرعية معتمدة، وبما يسهم في تعزيز الشمول المالي، وتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، ودعم الادخار والاستثمار المسؤول.

الأنشطة التوعوية والتجارية والتسويقية خلال عام 2025:

في إطار استراتيجيته الرامية إلى تعزيز الشمول المالي، ونشر الثقافة المصرفية الرقمية، وتوسيع قاعدة العملاء، نفذ المصرف ونفّذ وشارك في مجموعة واسعة من الأنشطة والفعاليات خلال عام 2025، توزعت على فصول السنة الأربعة، على النحو الآتي:

الفصل الأول – 2025:

- تنظيم ندوة توعوية في الجامعة المستنصرية / قسم الاقتصاد – بغداد، لنشر ثقافة الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي.
- المشاركة في مؤتمر دعم وتطوير التجارة الإلكترونية في العراق – بغداد، لتعزيز الحلول الرقمية وتطوير الخدمات المصرفية الحديثة.
- المشاركة في معرض بغداد الدولي (الدورة 48) – بغداد، والتي أسفرت عن فتح (794) حساباً مصرفياً جديداً.
- عقد ندوة مصرفية في جامعة دهوك – دهوك، للتعريف بالخدمات المصرفية وطبيعة الحسابات البنكية.



- تنظيم ندوة في جامعة جيهان – دهوك، لتعزيز الشمول المالي وحماية حقوق المستهلك.



- المشاركة في معرض عيد الطلاب / جامعة دهوك، لشرح خدمات تطبيق المصرف الرقمي (FIB) والإجابة عن استفسارات الطلبة وفتح الحسابات.

الفصل الثاني – 2025:

- عقد ندوة توعوية في الجامعة التكنولوجية – بغداد، للتعريف بخدمات التطبيق الرقمي وآلية الدفع باستخدام رمز.(QR)
- رعاية حدث قمة الأعمال العراقي – بغداد، واستقطاب شريحة التجار وكبار الشخصيات.
- المشاركة في فعالية إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي – بغداد .
- المشاركة في مؤتمر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الدورة الثانية) – بغداد، بما يعزز التكامل بين الامتثال والتوسع التجاري.



- عرض خدمات المصرف في مؤتمر المال والأعمال (نخبة التجار) – بغداد، وفتح (43) حساباً تجارياً و(1,220) حساباً إضافياً.



الفصل الثالث – 2025:

- عقد جلسة حوارية حول الخدمات المصرفية والتحول الرقمي – بغداد، لتعزيز الشراكات مع المؤسسات الشبابية والتعليمية.
- إطلاق دليل الوصول إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة – بغداد، لدعم التمكين الاقتصادي وخلق فرص العمل.
- المشاركة في منتدى هواوي للتمويل الرقمي – بغداد.
- رعاية ماراثون دهوك الطبيعي – دهوك، ضمن مبادرات المسؤولية المجتمعية.


750,000
500,000
250,000
1
2


START
FIB
KCCR
FIB
START

- تنظيم حفل تسليم جوائز حساب الأحلام – أربيل، السليمانية، دهوك.
- المشاركة في مؤتمر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة – أربيل.



- تنفيذ ندوة توعوية في مديرية الشباب والرياضة – بغداد، نتج عنها فتح (86) حساباً جديداً.



- المشاركة في مؤتمر أربيل التجاري – أربيل.



Proud Sponsor of
the Erbil Trade Conference



Proud Sponsor of
the Erbil Trade Conference

الفصل الرابع – 2025:

- المشاركة في مؤتمر المعلوماتية والرقمية والتنمية المستدامة – كركوك.



- تنفيذ فعاليات توعوية بالتعاون مع مؤسسات تجارية في بغداد لنشر ثقافة الدفع الرقمي.
- إطلاق حملة السموأل للتوعية بالدفع الإلكتروني – بغداد، والتي أسفرت عن فتح (20) حساباً وتفعيل أجهزة POS في (20) محلًا.
- المشاركة في مؤتمر أربيل التجاري، ومنتدى الاقتصاد الرقمي – بغداد.
- عقد حلقة نقاشية مع وفد المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية – بغداد.

- المشاركة في معارض ومؤتمرات جامعية وعلمية، من بينها مؤتمر العراق للتعليم (فتح 996 حساباً خلال 12 يوماً)، والمؤتمر العلمي الثاني – جامعة دهوك، والمؤتمر العلمي الرابع – جامعة السليمانية.
- المشاركة في قمة المصارف والتحول الرقمي – البصرة، ومؤتمرات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، والرقمنة الحديثة في الجامعات العراقية.
- تنفيذ مبادرات مجتمعية وإنسانية، من بينها مبادرة دعم مرضى السرطان.

تعكس هذه الأنشطة التزام المصرف بدوره التنموي والمجتمعي، وتعزيز الشمول المالي، ودعم التحول الرقمي، وبناء علاقات مستدامة مع مختلف شرائح المجتمع، وبما ينسجم مع استراتيجيته المؤسسية وتوجهات البنك المركزي العراقي.

فروع المصرف

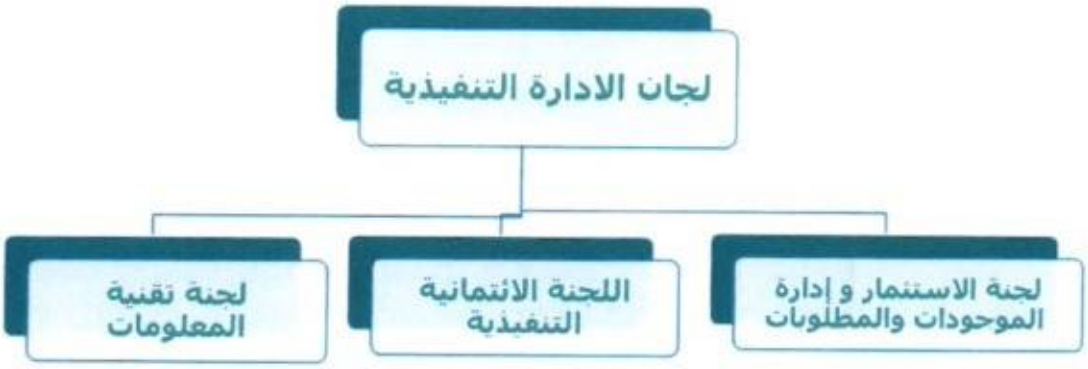
ضمن إطار استراتيجية الشمول المالي، يمتلك المصرف شبكة من الفروع والمكاتب موزعة جغرافياً لتغطية المحافظات الرئيسية، وتعمل هذه الفروع كمراكز لدعم العمليات الرقمية وتقديم الاستشارات والخدمات المالية للزبائن .

وبلغ عدد فروع ومكاتب مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار خلال عام 2025 خمسة فروع ومكتباً واحداً وذلك بهدف تعزيز انتشار الخدمات المصرفية، علما بان المصرف يسعى لتعزيز انتشاره الجغرافي عبر افتتاح فروع في المدن الصغيرة والمناطق الريفية ، لتسهيل الوصول إلى مختلف شرائح الزبائن، ودعم التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، كما هو موضح أدناه.

المحافظة	الفرع / المكتب	العنوان
بغداد	الادارة العامة	بغداد /الكرادة / عرصات الهندية
بغداد	الفرع الرئيسي	بغداد /الكرادة / عرصات الهندية
بغداد	مكتب مول القاهرة	بغداد / حي القاهرة
دهوك	فرع دهوك	دهوك – شارع 11 ايلول
أربيل	فرع أربيل	أربيل - نازناز
السليمانية	فرع السليمانية	السليمانية – شارع عقاري

لجان الإدارة التنفيذية

تعتبر لجان الإدارة التنفيذية الركيزة الأساسية لضمان تنفيذ استراتيجية المصرف وتحقيق الانضباط التشغيلي، حيث تعمل هذه اللجان كأذرع متخصصة للإدارة العليا لضمان اتخاذ قرارات مدروسة توازن بين الفرص والمخاطر، مع الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الرقابية.



1- لجنة الاستثمار و إدارة الموجودات والمطلوبات

تعد هذه اللجنة المحرك الأساسي لإدارة السيولة والاستقرار المالي للمصرف وبتوسيع قاعدة استثمارات المصرف وتعظيم العوائد للمساهمين والمودعين.

تشكيل اللجنة : يترأسها المدير المفوض، وتضم رؤساء إدارات الخزينة (نائباً للرئيس)، المالية، الأعمال، والمخاطر، بالإضافة إلى مسؤول الخزينة كمقرر للجنة.

أبرز المهام والصلاحيات:

- تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة محلياً وإقليمياً ودولياً ورفع التوصيات بشأنها.
- متابعة أداء المحفظة الاستثمارية وتقييم نتائجها مقارنة بالأهداف الاستراتيجية.
- تطوير منتجات استثمارية مبتكرة تلبي احتياجات الزبائن وفق أحكام الشريعة.
- إدارة هيكل الميزانية العمومية والسيولة النقدية وتطوير سياسات الاستثمار والائتمان.
- مراجعة أسعار الربح دورياً والتوصية بتعديل الهوامش لمنتجات المصرف بما يتناسب مع أوضاع السوق.
- مراقبة نسب السيولة والاحتياطيات القانونية وفق متطلبات البنك المركزي العراقي.
- دراسة الحصة السوقية واقتراح الإجراءات لتعزيز نمو الأصول والودائع.
- تطوير استراتيجية استثمارية شاملة تتوافق مع معايير الاستثمار الإسلامي.

2- اللجنة الائتمانية التنفيذية

تختص هذه اللجنة بالإشراف المباشر على جودة المحفظة الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان.

تشكيل اللجنة :يترأسها المدير المفوض/الرئيس التنفيذي، وتضم رئيس إدارة الائتمان (نائباً)، ورئيس قطاع الأعمال المعني، ومدير الائتمان.

أبرز المهام والصلاحيات:

- اعتماد ومنح وتجديد وإعادة هيكلة الحدود الائتمانية للشركات والأفراد ضمن السقوف المحددة.
- مراقبة أداء المحفظة الائتمانية وتحديد الديون المتعثرة واتخاذ إجراءات المعالجة الفورية.
- تطوير نماذج تقييم المخاطر الائتمانية بما يتماشى مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS 9).
- التنسيق المستمر مع الهيئة الشرعية لضمان توافق التسهيلات الائتمانية مع مبادئ التمويل الإسلامي.

3- لجنة تقنية المعلومات

تتولى الإشراف على البنية التكنولوجية التي تمثل صلب الهوية الرقمية للمصرف.

تشكيل اللجنة :يترأسها المدير المفوض، وتضم رؤساء إدارات تقنية المعلومات (نائباً للرئيس)، المالية، المخاطر، العمليات، والامتثال.

أبرز المهام والصلاحيات:

- اعتماد استراتيجية تقنية المعلومات والإشراف على تطبيق أطر الحوكمة العالمية.
- قياس وتخطيط مراحل التحول الرقمي وتطوير تجربة الزبائن عبر التطبيقات الرقمية للمصرف.
- متابعة ملف الأمن السيبراني وفعالية استراتيجيات التخفيف من المخاطر التقنية.
- مراقبة اتفاقيات مستوى الخدمة ومؤشرات الأداء لضمان كفاءة واستمرارية الأنظمة المصرفية.
- تقييم التوجهات الناشئة في التكنولوجيا المالية (Fintech) لتعزيز الميزة التنافسية.

مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الهيئة العامة ولمدة لا تتجاوز أربع سنوات، وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي، ويجوز إعادة انتخاب العضو لدورة ثانية فقط كحد أقصى.

ويتكون مجلس الإدارة من عدد لا يقل عن تسعة (9) أعضاء، على أن تتضمن تشكيلته امرأة واحدة على الأقل، وألا يقل عدد الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين عن ثلث أعضاء المجلس أو أربعة أعضاء أيهما أكبر .

وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس وفقاً لأحكام النظام الداخلي وتعليمات الحوكمة النافذة.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن توجيه أعمال المصرف والإشراف على أدائه، بما يضمن تحقيق أهدافه الاستراتيجية واستدامة عملياته. ويشمل ذلك اعتماد الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية، مع التأكد من إدماج الجوانب المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) ومبادئ الاستدامة ضمن الخطط الاستراتيجية للمصرف.

كما يضطلع المجلس بدور فاعل في وضع واعتماد الأطر والسياسات والأنظمة المرتبطة بالاستراتيجية، و يتحمل المجلس مسؤولية تأكيد كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف لضمان حماية الأصول ودقة البيانات، وتحديد مستوى تقبل المخاطر، بما في ذلك اعتماد نظام إدارة المخاطر ونظام الإدارة البيئية والاجتماعية، والتأكد من وجود سياسة استدامة معتمدة تتضمن نهج المصرف في تطبيق معايير البيئة والمجتمع والحوكمة، ومعالجة قضايا تغير المناخ وانعكاساتها على أعمال المصرف.

ويقوم المجلس كذلك بـ تحديد أصحاب المصالح الرئيسيين، والنظر في اهتماماتهم، ودراسة القضايا الجوهرية المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية، بما في ذلك مخاطر وآثار تغير المناخ. كما يتولى اعتماد الموازنة السنوية، ومتابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية، ومراقبة مستوى الأداء مقارنة بالأهداف المحددة، إضافة إلى اعتماد سياسة لمراقبة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية من خلال وضع مؤشرات أداء مناسبة.

ويمثل مجلس الإدارة "نبرة العمل من الأعلى(Tone at the Top) "، ويشرف على توجيه المصرف نحو تحقيق أهدافه طويلة الأجل، وتعزيز ثقافة الالتزام والمسؤولية المؤسسية.

مستند مؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة (الأصليين والاحتياط)

يهدف هذا المستند إلى توثيق إجراءات فحص وتقييم مؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة (الأصليين والاحتياط)، للتحقق من استيفائهم لمتطلبات الملاءمة والكفاءة المهنية والنزاهة والاستقلالية، وبما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي العراقي، ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، ودليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية(ESG) ، والسياسات المعتمدة في المصرف.

أولا : منهجية الفحص والتقييم

اعتمد المصرف في عملية فحص وتقييم مؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة على مراجعة وتحليل مجموعة من المعايير الأساسية، شملت ما يأتي:

1. المؤهلات العلمية والتخصصات ذات الصلة بالعمل المصرفي أو المالي أو الإداري أو القانوني.
2. الخبرات العملية السابقة والحالية، ولاسيما الخبرات المصرفية والمالية والإدارية.
3. المناصب الوظيفية السابقة والحالية ومدى ارتباطها بطبيعة عمل المصرف.

4. العضويات في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ودورها في دعم الحوكمة الرشيدة.
5. النزاهة وحسن السمعة وعدم وجود أي سوابق قانونية أو مخالفات رقابية جوهرية.
6. عدم وجود تضارب مصالح يؤثر على استقلالية القرار.
7. الاستقلالية وفق المعايير المعتمدة (عند الاقتضاء).

ثانيا : نتائج فحص أعضاء مجلس الإدارة

1. السيد جيا أراس بكر – رئيس مجلس الإدارة

- المؤهل العلمي :بكالوريوس علوم تكنولوجيا المعلومات
- تاريخ التعيين : 23/08/2024
- سنوات الخبرة :
  - 5سنوات في مجال أنظمة الدفع والدفع السريع
  - سنة واحدة في الخدمة المصرفية
- عضوية اللجان:
  - رئيس لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة
  - عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات
  - عضو لجنة الترشيح والمكافآت
- الخبرة العملية : خبرة في الإدارة الرقمية وأنظمة الدفع والخدمات المالية الإلكترونية

2. السيد علي محمد حسن – نائب رئيس مجلس الإدارة

- المؤهل العلمي : بكالوريوس محاسبة
- تاريخ التعيين : 23/08/2024
- سنوات الخبرة :
  - 7سنوات خدمة مصرفية
  - 7سنوات في الشركة الوطنية العراقية
- عضوية اللجان :
  - رئيس لجنة التدقيق
  - عضو لجنة المخاطر
- الخبرة العملية :خبرة واسعة في المحاسبة والقطاع المصرفي والمالي

محاور الحوكمة الرئيسية لمجلس الإدارة

- التشكيل والاستقلالية :

يتألف مجلس الإدارة من (9) أعضاء أصليين، مع التركيز على وجود أعضاء مستقلين غير تنفيذيين ، بما يضمن حيادية القرارات والفصل بين الملكية والإدارة.

- التنوع والشمول :

يلتزم المصرف بتعزيز التنوع والشمول داخل مجلس الإدارة، من خلال تمثيل الكفاءات النسائية، بما يسهم في توازن الرؤى ودعم جودة اتخاذ القرار.

- تعزيز المتانة المالية :

برهن مجلس الإدارة على التزامه بالصلابة المالية عبر المصادقة على رفع رأس مال المصرف إلى (400) مليار دينار عراقي، بما يعزز القدرة التنافسية ويحمي حقوق المودعين ويدعم الاستقرار المالي.

بيان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تم تحديد صفة الاستقلالية لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات الحوكمة المؤسسية لعام 2025، وكما يأتي

ت	اسم العضو	درجة العضوية	الاستقلالية
1	جيا اراس بكر	رئيس مجلس ادارة	عضو مستقل
2	علي محمد حسن عبد العباس	نائب رئيس مجلس الادارة	عضو مستقل
3	احمد كمال خالد	عضو اصيل	عضو مستقل
4	عماد رسول اسماعيل	عضو اصيل	عضو مستقل
5	بيداء هاشم حمود	عضو اصيل	عضو مستقل
6	ايناس عبد الوهاب توفيق	عضو اصيل	عضو مستقل
7	لمياء نجم الدين يونس	عضو اصيل	عضو مستقل
8	مصطفى احسان خزعل	عضو اصيل	عضو مستقل
9	محمد راغب حسين عثمان	عضو اصيل	عضو غير مستقل
10	غالب ناصر عبود	عضو احتياط	عضو مستقل
11	اسراء عبد الواحد عبد المهدي	عضو احتياط	عضو مستقل

1- اعضاء مجلس الادارة الاصليين ومقدار مساهمتهم في راس المال كما في 2025/12/31.

اسم العضو	مؤهلات الدراسية	درجة العضوية	تاريخ التعيين	عضوية اللجان	المساهمة	عضوية بمجالس شركات اخرى
جبا اراس بكر	بكالوريوس علوم تكنلوجيا المعلومات	رئيس مجلس ادارة	23/08/2024	رئيس / لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة عضو / لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات عضو / لجنة الترشيح والمكافأت	66,800,000	لايوجد
علي محمد حسن عبد العباس	بكالوريوس محاسبة	نائب رئيس مجلس الادارة	23/08/2024	رئيس/ لجنة التدقيق عضو / لجنة المخاطر	64,802,666	لايوجد
احمد كمال خالد	بكالوريوس علوم مالية ومصرفية	عضو اصيل	12/5/2024	رئيس / لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات عضو / لجنة المخاطر	66,800,000	لايوجد
عماد رسول اسماعيل	بكالوريوس قانون	عضو اصيل	12/5/2024	رئيس/ لجنة المخاطر عضو / لجنة التدقيق	66,800,000	لايوجد
بيداء هاشم حمود	بكالوريوس ادارة واقتصاد	عضو اصيل	28/06/2020	عضو/ لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة عضو / لجنة المخاطر	2,666	لايوجد
ايناس عبد الوهاب توفيق	بكالوريوس اداب	عضو اصيل	28/06/2020	عضو / لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات عضو / لجنة المخاطر	2,666	لايوجد
لمياء نجم الدين يونس	بكالوريوس ادارة اعمال	عضو اصيل	28/06/2020	عضو / لجنة التدقيق عضو / لجنة الترشيح والمكافأت	2,666	لايوجد
مصطفى احسان خزعل	بكالوريوس ادارة اعمال	عضو اصيل	28/06/2020	عضو/ لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة رئيس / لجنة الترشيح والمكافأت	2,666	لايوجد
محمد راغب حسين عثمان	ماجستير نظم المعلومات الادارية	عضو اصيل	23/08/2024	/	2,666	لايوجد

2 - اعضاء مجلس الادارة الاحتياط ومقدار مساهمتهم في راس المال كما في 2025/12/31.

ت	اسم العضو	المؤهلات الدراسية	درجة العضوية	تاريخ التعيين	عضوية اللجان	المساهمة	العضوية بمجالس شركات اخرى
1	غالب ناصر عبود	ماجستير محاسبة	عضو احتياط	28/06/2020	/	2,666	لايوجد
2	اسراء عبد الواحد عبد المهدي	بكالوريوس ادارة واقتصاد	عضو احتياط	28/06/2020	/	2,666	لايوجد

3 - اجتماعات مجلس الإدارة: -

عقد مجلس الإدارة خلال السنة المالية 2025 عدد (25) اجتماعاً، وقد انعقدت جميعها باكتمال النصاب القانوني، وفقاً للمتطلبات التنظيمية وتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي العراقي، كما بلغت نسبة حضور الأعضاء مستوىً كاملاً يعكس التزام المجلس بمسؤولياته الرقابية والإشرافية.

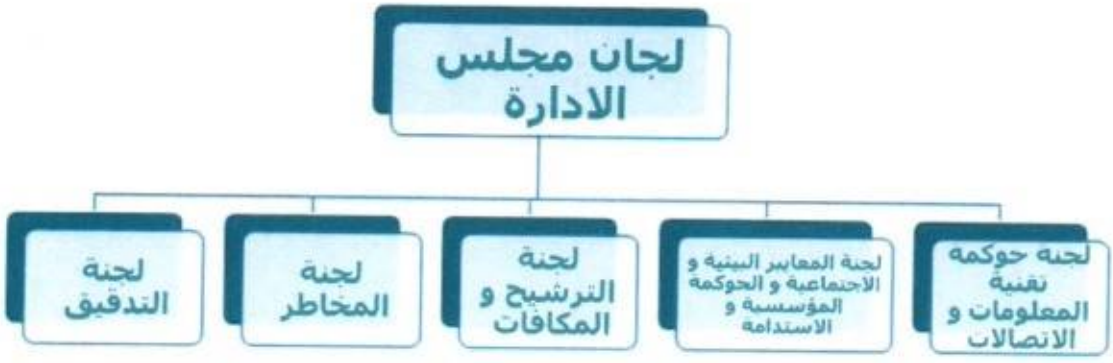
4- مكافآت مجلس الادارة :-

لم يتم صرف أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية محل التقرير، وذلك وفقاً لسياسات المصرف المعتمدة ومتطلبات الإفصاح والحوكمة الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

ينبثق عن مجلس إدارة مصرف العراق الأول الإسلامي خمس لجان رئيسية، وذلك بموجب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، بهدف تمكين مجلس الإدارة من أداء مسؤولياته الرقابية والإشرافية بكفاءة وفاعلية أعلى.

وتُمارس اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مهامها وفق اختصاصات وصلاحيات واضحة ومعتمدة، وتعقد اجتماعاتها بصورة دورية ومنظمة، يتم توثيقها بمحاضر رسمية أصولية. كما تقوم هذه اللجان برفع تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة، مع متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنها، وبما يعزز كفاءة منظومة الحوكمة المؤسسية في المصرف ويضمن امتثاله لمتطلبات وتعليمات البنك المركزي العراقي.



1- لجنة التدقيق

تُعد لجنة التدقيق لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، وتهدف إلى مراقبة ومراجعة الأنشطة المالية والإدارية في المصرف، والتحقق من التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة. وتتكون اللجنة من أعضاء يتمتعون بالخبرة والكفاءة في مجالات المحاسبة والمالية والتدقيق، بما يضمن الموضوعية والشفافية في أداء مهامها.

وتتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل، على أن يكونوا أعضاء مستقلين غير تنفيذيين، وتشمل عضويتها رئيس لجنة إدارة المخاطر، وذلك انسجاماً مع متطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

- تشكيل اللجنة:

الرئيس :السيد علي محمد حسن.

- أبرز مهام اللجنة:

- ضمان سلامة ودقة التقارير المالية.
- تقييم كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.
- الإشراف على التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والتحقق من الالتزام بالضوابط المعتمدة.
- أهم قرارات اللجنة خلال عام 2025:
- المصادقة على خطة التدقيق الداخلي والشرعي السنوية.
- التوصية بالإسراع في تطبيق نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) لتعزيز الأتمتة والرقابة.
- مراجعة تقارير التدقيق الشاملة والتحقق من مستوى الامتثال للمتطلبات التنظيمية

- اعضاء اللجنة:

الاسم	الصفة	مرات الحضور
علي محمد حسن	رئيس اللجنة	4/4
عماد رسول اسماعيل	عضو اللجنة	4/4
لمياء نجم الدين يونس	عضو اللجنة	4/4
عبد الرحمن علي	مقرر اللجنة	4/4

- المهام والمسؤوليات:

تتولى لجنة التدقيق المهام والصلاحيات الآتية:

- الإشراف على نظام الرقابة الداخلية في المصرف، وتقييم مدى كفايته وفاعليته، واقتراح التحسينات اللازمة
- متابعة أعمال دائرة التدقيق الداخلي، ومراجعة خطط التدقيق السنوية ونتائجها، والتحقق من استقلاليتها وكفاءتها.
- مراجعة القوائم المالية الدورية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتأكد من سلامة ودقة السياسات والمعالجات المحاسبية المتبعة.
- متابعة تقارير المدقق الخارجي، ومناقشة الملاحظات الواردة فيها، والإشراف على تنفيذ التوصيات ذات العلاقة.

- الإشراف على مدى الالتزام بسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقق من كفاية أنظمة الامتثال.
- متابعة التزام المصرف بالقوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية الأخرى.
- الإشراف على آليات الإبلاغ عن المخالفات(Whistleblowing) ، وضمان حماية المبلّغين وفق السياسات المعتمدة.
- رفع التقارير والتوصيات الدورية إلى مجلس الإدارة بشأن نتائج أعمال اللجنة وملاحظاتها الجوهرية.

علي محمد حسن	عماد رسول اسماعيل	لمياء نجم الدين يونس	عبد الرحمن علي
رئيس اللجنة	عضو	عضو	مقرر اللجنة

2- لجنة إدارة المخاطر

يُعيّن مجلس الإدارة أعضاء لجنة إدارة المخاطر، على أن يكون جميع أعضائها من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين .وتتألف اللجنة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، وتشمل عضويتها رئيس لجنة التدقيق ورئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، على أن لا يكون رئيس لجنة المخاطر رئيساً لمجلس الإدارة، وذلك انسجاماً مع متطلبات الحوكمة المؤسسية وتعليمات البنك المركزي العراقي.

- تشكيل اللجنة:

الرئيس :السيد عماد رسول إسماعيل.

- أبرز مهام اللجنة:

- تحديد وتقييم ومتابعة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، بما في ذلك مخاطر الائتمان، والسيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإشراف على أطر وسياسات إدارة المخاطر، وضمان توافقها مع شهية المخاطر المعتمدة.

- أهم قرارات اللجنة خلال عام 2025:

- المصادقة على منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اعتماد تقرير التقييم الذاتي للمخاطر.(RCSA)
- إقرار سياسات المعايير المحاسبية (المعيار 9 والمعيار 13) ورفعها إلى مجلس الإدارة للمصادقة.

- اعضاء اللجنة:

الاسم	الصفة	مرات الحضور
عماد رسول اسماعيل	رئيس اللجنة	4/4
علي محمد حسن	عضو اللجنة	4/4
بيداء هاشم حمود	عضو اللجنة	4/4
احمد كمال خالد	عضو اللجنة	4/4
ايناس عبد الوهاب توفيق	عضو اللجنة	4/4
عبد الرحمن علي	مقرر اللجنة	4/4

- المهام والمسؤوليات

تتولى لجنة المخاطر المهام والصلاحيات الآتية:

- وضع ومراجعة سياسة إدارة المخاطر المعتمدة في المصرف، ورفعها إلى مجلس الإدارة لإقرارها.
- الإشراف على إطار إدارة المخاطر المؤسسية، والتأكد من تطبيقه على مستوى المصرف.
- متابعة مستويات المخاطر الرئيسية (الائتمانية، السوقية، التشغيلية، السيولة، الامتثال وغيرها) والتأكد من بقائها ضمن الحدود المعتمدة.
- مراجعة تقارير إدارة المخاطر الدورية، وتحليل مؤشرات المخاطر الرئيسية، واتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها.
- التنسيق مع لجنة التدقيق بشأن نتائج تقارير التدقيق ذات العلاقة بالمخاطر.
- تقييم خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال، والتأكد من جاهزية المصرف لمواجهة الأزمات.
- رفع التقارير والتوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى المخاطر والإجراءات التصحيحية المقترحة

عماد رسول اسماعيل
رئيس اللجنة

علي محمد حسن
عضو

بيداء هاشم حمود
عضو

احمد كمال خالد
عضو

ايناس عبد الوهاب توفيق
عضو

عبد الرحمن علي
مقرر اللجنة

3- لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات

يقوم مجلس الإدارة بتعيين أعضاء لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، وتتألف اللجنة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، على أن يكون جميع أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين .كما تشمل عضوية اللجنة رئيس مجلس الإدارة، وذلك انسجاماً مع متطلبات الحوكمة المؤسسية وتعزيز الإشراف الاستراتيجي على تقنيات المعلومات والاتصالات.

- تشكيل اللجنة:
  - الرئيس :السيد أحمد كمال خالد
- أبرز مهام اللجنة:

- مواءمة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.
- الإشراف على حوكمة وأمن المعلومات وضمان حماية البيانات وسلامة الأنظمة المصرفية.
- متابعة كفاءة الأنظمة الرقمية ودعم التحول الرقمي.

- أهم قرارات اللجنة خلال عام 2025:

- تطوير التطبيق المصرفي لمعالجة نواقص بيانات العملاء (مثل العناوين)، بما يضمن دقة واكتمال قاعدة البيانات.
- تعزيز إجراءات العناية الواجبة بالعملاء (CDD) عبر النظام المصرفي الإلكتروني، وبما ينسجم مع المتطلبات الرقابية وتعليمات البنك المركزي العراقي.

- اعضاء اللجنة :

الاسم	الصفة	مرات الحضور
احمد كمال خالد	رئيس اللجنة	4/4
جيا أراس بكر	عضو اللجنة	4/4
ايناس عبد الوهاب توفيق	عضو اللجنة	4/4
عبد الرحمن على	مقرر اللجنة	4/4

- المهام والمسؤوليات:

تتولى اللجنة المهام والصلاحيات الآتية:

- الإشراف على تطبيق متطلبات دليل حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الصادر عن البنك المركزي العراقي، والتحقق من الالتزام به على مستوى المصرف.
- متابعة واعتماد سياسات وإجراءات تقنية المعلومات والاتصالات، وضمان توافقها مع الاستراتيجية العامة للمصرف وأهدافه.
- الإشراف والمراقبة على مشاريع ومبادرات تقنية المعلومات والاتصالات كافة، ومتابعة مراحل تنفيذها وفق الخطط والجداول الزمنية المعتمدة.
- تقييم المخاطر المرتبطة بتقنية المعلومات والأمن السيبراني، والتنسيق مع لجنة إدارة المخاطر بشأنها.

- مراقبة الاتجاهات الحالية والمستقبلية في مجال تقنية المعلومات، وتقييم أثرها على الأداء التشغيلي والخطط الاستراتيجية للمصرف.
- التحقق من توفر هيكل تنظيمي فعّال لحوكمة تقنية المعلومات، بما يضمن الفصل المناسب للمهام والمسؤوليات ويعزز الرقابة.
- متابعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ذات الصلة بتقنية المعلومات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها.

احمد كمال خالد رئيس اللجنة	جيا أراس بكر عضو	ايناس عبد الوهاب توفيق عضو	عبد الرحمن علي مقرر اللجنة

4- لجنة الترشيح والمكافآت

يقوم مجلس الإدارة بتعيين أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت، على أن تتألف اللجنة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، جميعهم من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين .كما تشمل عضوية اللجنة رئيس مجلس الإدارة، وذلك انسجاماً مع متطلبات الحوكمة المؤسسية وتعليمات البنك المركزي العراقي.

- تشكيل اللجنة:

الرئيس :السيد مصطفى إحسان خزعل.

- أبرز مهام اللجنة:

- التحقق من ملاءمة وكفاءة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وفق معايير النزاهة والخبرة والكفاءة.
- وضع ومراجعة سياسة مكافآت عادلة ومحفّزة تتماشى مع الأداء والمخاطر والاستدامة.
- دعم مبادئ التنوع والشمول وتعزيز تكافؤ الفرص في بيئة العمل.

- أهم قرارات اللجنة خلال عام 2025:

- الإشراف على تعيينات المناصب القيادية الشاغرة، بما في ذلك منصب رئيس قسم التدقيق الداخلي.
- إقرار سياسة التنوع والشمول لضمان بيئة عمل عادلة ومتوازنة.

- اعضاء اللجنة :

الاسم	الصفة	مرات الحضور
مصطفى احسان خزعل	رئيس اللجنة	3/3
جيا أراس بكر	عضو اللجنة	3/3
لمياء نجم الدين يونس	عضو اللجنة	3/3
عبد الرحمن علي	مقرر اللجنة	3/3

- المهام والمسؤوليات

تتولى لجنة الترشيح والمكافآت المهام والصلاحيات الآتية:

- وضع ومراجعة سياسة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، بما يضمن توفر معايير الكفاءة، والنزاهة، والاستقلالية.
- تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه بصورة دورية، ورفع نتائج التقييم إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة سياسة المكافآت والحوافز الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، والتحقق من توافقها مع مستوى الأداء والمخاطر.
- ضمان توافق سياسات المكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف، ومع مبادئ الحوكمة المؤسسية الرشيدة.
- الإشراف على خطط التعاقب الوظيفي للمناصب القيادية في المصرف، بما يضمن استمرارية الأعمال.
- مراجعة الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت ضمن التقرير السنوي للمصرف، والتحقق من دقتها واكتمالها.
- رفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

مصطفى احسان خزعل	جيا أراس بكر	لمياء نجم الدين يونس	عبد الرحمن علي
رئيس اللجنة	عضو	عضو	مقرر اللجنة

5- لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والاستدامة

تتألف لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة من ثلاثة (3) أعضاء، جميعهم أعضاء مستقلون غير تنفيذيين .وتضم اللجنة رئيس مجلس الإدارة، على أن يكون رئيس مجلس الإدارة هو رئيس اللجنة، وذلك انسجاماً مع متطلبات الحوكمة وتعزيز الإشراف المباشر على قضايا الاستدامة ومعايير.(ESG)

- تشكيل اللجنة:
  - الرئيس :السيد جيا أراس بكر.
- أبرز مهام اللجنة:
  - دمج معايير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ضمن أنشطة وعمليات المصرف.
  - الإشراف على إدارة الأثر البيئي وتعزيز الممارسات المصرفية المستدامة.
  - متابعة السياسات ذات الصلة بالشمول المالي والمسؤولية المجتمعية والحوكمة.
- أهم قرارات اللجنة خلال عام 2025:

- اعتماد تقرير التشخيص البيئي بوصفه خط الأساس (Baseline) لتقييم استهلاك الموارد.
- إقرار مسودة سياسة تضارب المصالح وإطار عمل الشمول المالي.
- التوجيه بإعداد تقرير الاستدامة السنوي بجهود داخلية، بما يسهم في تعزيز وبناء الخبرات الوطنية.

- اعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	مرات الحضور
جيا أراس بكر	رئيس اللجنة	4/4
بيداء هاشم حمود	عضو اللجنة	4/4
مصطفى احسان خزعل	عضو اللجنة	4/4
عبد الرحمن علي	مقرر اللجنة	4/4

- المهام والمسؤوليات

تتولى اللجنة المهام والصلاحيات الآتية:

- متابعة تطبيق دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة المعتمد لدى المصرف، وضمان تحديث السياسات والإجراءات ذات العلاقة بصورة دورية.
- مراجعة واعتماد تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة، ورفعها ضمن التقرير السنوي للمصرف إلى مجلس الإدارة.
- إجراء المراجعة الدورية لهياكل الحوكمة المؤسسية ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية والاستدامة، واقتراح التحسينات اللازمة لتعزيز الفاعلية.
- مراجعة متطلبات مدونة قواعد السلوك الوظيفي وسياسة تضارب المصالح، والتحقق من التزام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بها.
- متابعة إعداد تقارير بطاقة الأداء الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وتحليل نتائجها.
- مراجعة خطط التدريب والتطوير السنوية للإدارة التنفيذية والموظفين في المجالات المرتبطة بالاستدامة والحوكمة المؤسسية.
- التحقق من امتثال المصرف للتشريعات والتعليمات والضوابط النافذة الصادرة عن الجهات الرقابية ذات العلاقة، ولاسيما البنك المركزي العراقي.

جيا أراس بكر
رئيس اللجنة

مصطفى احسان خزعل
عضو

بيداء هاشم حمود
عضو

عبد الرحمن علي
مقرر اللجنة

دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الموسسية لمصرف العراق الاول

يُعد الالتزام بممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة أحد أولويات مصرف العراق الأول الإسلامي، حيث يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى معايير الأداء المهني والمسؤول على جميع أنشطة المصرف، وبما ينسجم مع القوانين النافذة والتعليمات الرقابية ذات الصلة.

وتُعد الحوكمة المؤسسية إحدى الركائز الأساسية التي تسهم في تعزيز فعالية الأداء المؤسسي، وتحقيق الاستدامة والنمو للمؤسسات المالية. وانطلاقاً من ذلك، يهدف دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) لمصرف العراق الأول إلى وضع إطار عمل متكامل يوجّه المصرف نحو ترسيخ مبادئ الشفافية، والنزاهة، والمساءلة، والمسؤولية المؤسسية، بما يعزز الثقة المتبادلة بين المساهمين والعملاء والجهات الرقابية وأصحاب المصلحة كافة.

ويسعى المصرف من خلال هذا الدليل إلى تطوير بيئة عمل مستقرة وموثوقة، تدعم استدامة العمليات المالية، وتسهم في التوسع بتقديم الخدمات المصرفية بجودة وكفاءة عاليتين، فضلاً عن رفع مستوى الإفصاح والشفافية وتعزيز التفاعل الإيجابي مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك العملاء والمستثمرين، وبما يعزز مكانة المصرف في السوق المالي العراقي.

ويتضمن الدليل عدداً من المحاور الأساسية، من أبرزها تنظيم هيكل الحوكمة، وتشكيل الهيئات الإدارية والإشرافية، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وضوابط وآليات اتخاذ القرار، وضمان التنسيق والتكامل بين مختلف الأطراف المعنية، بما يضمن تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية وفق أسس مهنية ومستدامة.

تضارب المصالح ومدونة قواعد السلوك الوظيفي

يولي المصرف أهمية بالغة لإدارة تضارب المصالح والالتزام بـ مدونة قواعد السلوك الوظيفي، بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة المؤسسية وتعليمات البنك المركزي العراقي، وذلك على النحو الآتي:

1. يلتزم مجلس الإدارة بممارسة العناية الواجبة في إدارة شؤون المصرف والشؤون الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يضمن تجنب أي تعارض بين المصالح الشخصية ومصالح المصرف.
2. يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بـ الإفصاح السنوي الخطي عن مصالحه، على أن يكون هذا الإفصاح محدّثاً كلما طرأ أي تغيير على تلك المصالح.
3. يقوم مجلس الإدارة بـ وضع واعتماد سياسة تضارب المصالح المصرفية، على أن تتضمن قسماً فرعياً خاصاً بـ سياسات وإجراءات التعامل مع معاملات الأطراف ذات العلاقة.
4. يدرج مجلس الإدارة ضمن سياسة تضارب المصالح السياسات والإجراءات الخاصة بالتعامل مع حالات التعارض التي قد تنشأ عندما يكون المصرف جزءاً من مجموعة مصرفية، مع الالتزام بالإفصاح الخطي عن أي تعارض محتمل ناتج عن علاقات المصرف بشركات المجموعة.
5. يلتزم المصرف بإدراج سياسات وإجراءات واضحة للتعامل مع الأشخاص ذوي العلاقة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن سياسة تضارب المصالح، بما يضمن تحديد هذه المعاملات والأشخاص والتعامل معها وفقاً للسياسات المعتمدة.
6. تضمن الضوابط المصرفية مراجعة معاملات الأشخاص ذوي العلاقة والموافقة عليها وفق السياسات والإجراءات النافذة، على أن تتولى لجنة التدقيق مراجعة ومراقبة جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة، والموافقة على المعاملات التي تتجاوز الحدود المقررة، وإبلاغ مجلس الإدارة بها.
7. يقوم مجلس الإدارة بـ وضع واعتماد مدونة قواعد السلوك الوظيفي التي تنطبق على مجلس الإدارة وكافة موظفي المصرف، بما في ذلك الإدارة التنفيذية، مع التأكد من فهم جميع المعنيين لمعايير السلوك الوظيفي والإجراءات والقرارات المتوقعة.
8. تحدد مدونة قواعد السلوك الوظيفي معايير السلوك المهني الواضحة المتوقعة من جميع المرتبطين بالمصرف، وبالأسلوب الذي يلتزم المصرف من خلاله بممارسة أعماله، ويلتزم جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بهذه المدونة، بما يعزز ثقة أصحاب المصالح والمحافظة عليها.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية السنوي
عن أعمال مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل
للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31

- المقدمة

قامت هيئة الرقابة الشرعية بالإشراف والرقابة على أعمال مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025، وذلك للتحقق من مدى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفقاً لأحكام قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015، وتعليمات البنك المركزي العراقي، والمعايير الشرعية والحوكمية المعتمدة.

- نطاق ومسؤوليات الهيئة

تمثلت مهام ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية بما يأتي:

- الإشراف على جميع أنشطة وعمليات الصيرفة الإسلامية التي ينفذها المصرف.
- مراجعة واعتماد المنتجات والخدمات والعقود المصرفية من الناحية الشرعية.
- متابعة التزام المصرف بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي ذات العلاقة.
- الإشراف على أعمال قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنه.

- الاجتماعات والأنشطة

عقدت هيئة الرقابة الشرعية خلال السنة المالية 2025 عددً (8) اجتماعات الدورية والرسمية، تم خلالها مناقشة واعتماد الموضوعات والقرارات الشرعية المتعلقة بأنشطة المصرف، بما يضمن سلامة التطبيق الشرعي واستمرارية الامتثال.

- الرأي الشرعي

وبناءً على أعمال الرقابة والمراجعة، وحسب ما توفر للهيئة من معلومات وبيانات وتقارير، ترى هيئة الرقابة الشرعية أن أعمال مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل ومنتجاته وخدماته وعقوده خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 قد تمت، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفقاً للفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة، وتعليمات البنك المركزي العراقي.

- المخالفات الشرعية

لم تسجل هيئة الرقابة الشرعية أية مخالفات شرعية جوهرية مؤثرة خلال السنة المالية 2025.

- التوصيات

توصي هيئة الرقابة الشرعية بما يأتي:

- الاستمرار في تعزيز الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العمليات المصرفية.
- تطوير المنتجات والخدمات المصرفية بما ينسجم مع الضوابط الشرعية.
- رفع كفاءة الكوادر الوظيفية من خلال التدريب والتوعية الشرعية المتخصصة.
- الاستمرار في دعم وتعزيز دور الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي.

تعزيز الالتزام والتحسين المستمر

- توصي هيئة الرقابة الشرعية بالاستمرار في تطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، وتعزيز ثقافة الامتثال الشرعي، ورفع كفاءة الموارد البشرية، بما يدعم تحقيق أهداف الحوكمة والاستدامة ويعزز الأداء المؤسسي للمصرف.

ختاما

تتقدم هيئة الرقابة الشرعية بالشكر والتقدير إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في المصرف على تعاونهم، وتؤكد التزامها بمواصلة أداء مهامها الرقابية بما يحقق سلامة العمل المصرفي الإسلامي ويعزز ثقة المتعاملين.

والله ولي التوفيق.

عبد الغفور اغلام عبد الغفور
رئيس الهيئة الشرعية

تقرير علاقات المساهمين

يولي مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل أهمية قصوى لحماية حقوق المساهمين وتعزيز التواصل الفعّال والشفاف معهم، انطلاقاً من مبادئ الحوكمة الرشيدة والعدالة والمساءلة، وبما ينسجم مع متطلبات دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي. ويهدف هذا التقرير إلى بيان حقوق المساهمين، وآليات تواصل مجلس الإدارة معهم، وأبرز الممارسات المعتمدة خلال السنة المالية.

حقوق المساهمين

يضمن المصرف لجميع مساهميه ممارسة حقوقهم **كاملة وبصورة عادلة ومتساوية**، وتشمل على وجه الخصوص ما يأتي:

1. تسجيل الأسهم وتداولها وفق القوانين والأنظمة النافذة.
2. المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بمن فيهم صغار المساهمين، مع الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة وإدارة تضارب المصالح.
3. الحصول على المعلومات الجوهرية والكافية وفي الوقت المناسب لاتخاذ قرارات الاستثمار.
4. الإخطار المسبق بموعد ومكان وجدول أعمال اجتماع الهيئة العامة قبل (30)يوماً على الأقل، ونشره على الموقع الإلكتروني للمصرف.
5. المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة حضورياً أو غيابياً، وفق مبدأ (سهم واحد = صوت واحد).
6. التصويت على القرارات الجوهرية التي تؤثر في سيطرة المصرف أو طبيعته.
7. مناقشة بنود جدول الأعمال وطرح الأسئلة على مجلس الإدارة.
8. ترشيح وانتخاب أو إنهاء عضوية مجلس الإدارة، والاستفسار عن مؤهلات الأعضاء ومكافآتهم وممارساتهم المهنية.
9. تمكين صغار المساهمين من التمثيل في مجلس الإدارة عبر التصويت التراكمي.
10. توجيه الأسئلة إلى مدقق الحسابات الخارجي بشأن القوائم المالية وتقرير التدقيق.
11. استلام الأرباح وفق سياسة توزيع الأرباح المعتمدة والمنشورة.

علاقات مجلس الإدارة مع المساهمين

يحرص مجلس الإدارة على التواصل العادل والمستمر مع جميع المساهمين، والإفصاح عن المعلومات الجوهرية عبر قنوات متعددة، تشمل:

- اجتماعات الهيئة العامة :بحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة، ورؤساء اللجان، ومدقق الحسابات الخارجي.
- التقارير الدورية :التقرير السنوي، وتقرير الحوكمة، وتقرير الاستدامة (إن لم تُدرج ضمن التقرير السنوي).
- التقارير الفصلية والعروض التقديمية للمستثمرين :التي توضح الأداء المالي والتشغيلي وتداول الأسهم.
- الموقع الإلكتروني للمصرف :وما يتضمنه من إفصاحات وإعلانات.
- إدارة علاقات المساهمين :بوصفها قناة مباشرة لتلقي الاستفسارات والملاحظات.

- كما يلتزم المصرف بما يأتي:

- إجراء تصويت منفصل على كل قرار في اجتماع الهيئة العامة دون تجميع.
- نشر تقرير لاحق للاجتماع على الموقع الإلكتروني يتضمن نتائج التصويت، وملاحظات المساهمين، والأسئلة المطروحة وردود مجلس الإدارة.

أكبر عشرة مساهمين

يوضح الجدول أدناه أكبر عشرة مساهمين في المصرف الذين يمتلكون (9.9%) من راس المال كما في تاريخ 31/12/2025 كما مبين ادناه: -

اسم المساهم	عدد الاسهم	نسبة المساهمة الى راس المال
مناف صبيح عبد القادر	39,600,000,000	%9.9
به لاف هيشار سعيد	39,600,000,000	%9.9
كاوة عبدالله جنيد	39,600,000,000	%9.9
سوز كاوة عبدالله	39,600,000,000	%9.9
علي كاوة عبدالله	39,600,000,000	%9.9
سركت عبدالله جنيد	39,600,000,000	%9.9
فضيلة عبدالله جنيد	39,600,000,000	%9.9
فيان عبدالله جنيد	39,600,000,000	%9.9
فين كاوة عبدالله	39,600,000,000	%9.9
ازاد مصطفى رشيد	39,600,000,000	%9.9

الإفصاح والاستدامة

خلال السنة المالية المنتهية، التزم مجلس الإدارة بالإشراف الفاعل على حوكمة المصرف، وضمان تطبيق أعلى مستويات الإفصاح والشفافية والاستدامة، وذلك انسجاماً مع متطلبات الحوكمة المؤسسية وتعليمات البنك المركزي العراقي .وقد ركّز المجلس في هذا الإطار على المحاور الآتية:

أولاً: الإفصاح والشفافية

حرص المصرف على توفير معلومات مالية وغير مالية موثوقة وشاملة للمساهمين وأصحاب المصلحة، شملت الإفصاح عن الأداء المالي، والسيولة، والربحية، وممارسات الاستدامة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، فضلاً عن تقديم معلومات مفصلة عن أعضاء مجلس الإدارة، ومهاراتهم، ومكافآتهم، وبما يضمن اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.

ثانياً: حوكمة أصحاب المصلحة

أشرف مجلس الإدارة على سياسات وإجراءات إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يضمن فهم احتياجاتهم وتوقعاتهم، ودمج مخرجات المشاركة ضمن عملية اتخاذ القرار .كما تابع المجلس نتائج هذا الإشراك والعمل على إدماجها في الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة للمصرف.

ثالثاً: حوكمة الجوانب المناخية

اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل لمراقبة وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بتغير المناخ، وأقر سياسات واضحة لإدارة الأهداف المناخية ودمجها ضمن الاستراتيجية العامة ونموذج أعمال المصرف .كما تابع المجلس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خفض الانبعاثات والسعي للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية وفق خطة طويلة الأمد.

رابعاً: إعداد التقارير

أصدر المصرف تقريراً سنوياً متكاملاً يتضمن السياسات والإجراءات المعتمدة، وتقييم أداء المصرف مقارنة بالأهداف الاستراتيجية، إضافة إلى الإفصاح عن المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، وذلك وفق المعايير الدولية المعتمدة وبما ينسجم مع أفضل ممارسات الإفصاح.

خامساً: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتحديد الأعضاء المستقلين وفق المعايير الدولية المعتمدة، مع التأكيد على عدم وجود مصالح جوهرية أو علاقات مالية مباشرة مع المصرف، وعدم تقاضي مكافآت إضافية أو رواتب تقاعدية، بما يضمن نزاهة واستقلالية قرارات مجلس الإدارة وتعزيز الثقة في منظومة الحوكمة.

تقرير الاستدامة السنوي الشامل لمصرف العراق الأول الإسلامي لعام 2025

أولا : المشهد الاستراتيجي والبيئة الاقتصادية الكلية

شهد عام 2025 تحولات هيكلية عميقة في بيئة الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي في العراق، حيث تضافرت الجهود الرقابية والمؤسسية لترسيخ دعائم الاستقرار المالي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة. لقد شكل هذا العام نقطة انعطاف حاسمة لمصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل، حيث انتقل المصرف من مرحلة التأسيس والتمكين إلى مرحلة القيادة الرقمية والنمو المستدام، في ظل بيئة اقتصادية اتسمت بتحديات معقدة وفرص تحولية في آن واحد.

إن تحليل البيئة الاقتصادية الكلية يظهر أن الاقتصاد العراقي واجه خلال الربع الأول من عام 2025 ضغوطاً ناجمة عن التذبذب في أسواق الطاقة العالمية، فقد سجل إجمالي الناتج المحلي الاسمي انخفاضاً بنسبة 4.2% ليصل إلى حوالي 83.0 تريليون دينار عراقي، مقارنة بـ 86.6 تريليون دينار في الربع المقابل من العام السابق. ويعزى هذا التراجع بشكل مباشر إلى انخفاض متوسط أسعار النفط العالمية من 77 دولاراً في الربع الأول من عام 2024 إلى 73 دولاراً للبرميل في الفترة ذاتها من عام 2025.

وهذا الاعتماد الهيكلي على الدخل من النفط، يسلط الضوء على الأهمية القصوى لتنويع الاقتصاد الوطني ودعم القطاعات غير النفطية من خلال تمويلات مصرفية مستدامة ومدروسة المخاطر.

على الرغم من هذا التراجع في الناتج المحلي، نجحت السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار معدلات التضخم عند مستوى 2.2%، مدعومة بتدخلات البنك المركزي العراقي الفعالة لامتصاص السيولة الفائضة وتفعيل الأدوات النقدية، وقد عزز البنك المركزي العراقي من قوة الدينار العراقي باحتفاظه بصافي احتياطيات أجنبية بلغت 127.8 تريليون دينار، لتغطي العملة المصدرة بنسبة 128%، متجاوزة بذلك المعيار العالمي الآمن.

يوضح الجدول التالي أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية التي شكلت بيئة العمل لمصرف العراق الأول الإسلامي خلال عام 2025:

المؤشر الاقتصادي (الربع الأول 2025)	القيمة المحققة	المقارنة السنوية (مقابل الربع الأول 2024)
إجمالي الناتج المحلي الاسمي	83.0تريليون دينار عراقي	انخفاض بنسبة 4.2%
متوسط سعر برميل النفط	73دولاراً أمريكياً	انخفاض من 77 دولاراً
معدل التضخم	2.2%	استقرار نسبي
صافي الاحتياطيات الأجنبية	127.8تريليون دينار عراقي	انخفاض بنسبة 10%
نسبة تغطية الاحتياطيات للعملة	128%	انخفاض من 144% (لا يزال فوق المعيار العالمي)
مضاعف النقد	1.25	ارتفاع من 1.19

في ظل هذه المعطيات، أطلق البنك المركزي العراقي في أيلول 2025 مبادرة إصلاحية شاملة وملزمة لتحديث القطاع المصرفي، بهدف مواءمة المصارف العراقية مع المعايير الدولية الصارمة وتعزيز الثقة العالمية في النظام المالي، وقد فرضت هذه المبادرة مسارات تنظيمية صارمة للمصارف الخاصة، شملت "مسار الاستمرار" (Stay Pathway) للمصارف الملتزمة بمعايير الملاءة المالية والحوكمة، ومسار "الدمج" (Merge Pathway)، ومسار "التصفية" (Exit) للمؤسسات غير القادرة على استيفاء المتطلبات.

وقد أثبت مصرف العراق الأول الإسلامي قدرة فائقة على التكيف مع هذه الإصلاحات، حيث نجح في حجز موقعه ضمن "مسار الاستمرار"، مستنداً إلى قاعدة رأسمالية صلبة، وأنظمة حوكمة متطورة، وإدارة فعالة للمخاطر، إن هذا التموضع الاستراتيجي لا يعكس فقط الامتثال الرقابي، بل يجسد التزام المصرف بـ "خارطة الطريق للاستدامة المالية في العراق 2023-2029" و"الرؤية العراقية للتنمية المستدامة 2030"، عبر دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في صلب استراتيجيته التشغيلية والائتمانية.

ثانيا : لمحة عن مصرف العراق الأول الإسلامي

يُعد مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل من أوائل المصارف الإسلامية التي تعتمد بشكل كبير على المنتجات الرقمية في الشرق الأوسط، حيث باشر المصرف أعماله رسمياً في 2020/11/4، وتبنى منذ انطلاقته أحدث التقنيات المصرفية الرقمية بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

- بيانات المصرف وشبكة الفروع

ضمن إطار استراتيجية الشمول المالي، يمتلك المصرف شبكة من الفروع والمكاتب موزعة جغرافياً لتغطية المحافظات الرئيسية وتعمل كمراكز لدعم العمليات الرقمية، علما بان المصرف يسعى لتعزيز انتشاره الجغرافي عبر افتتاح فروع في المدن الصغيرة والمناطق الريفية.

المحافظة	الفرع / المكتب
بغداد	الفرع الرئيسي
بغداد	مكتب القاهرة
دهوك	فرع دهوك
أربيل	فرع أربيل
السليمانية	فرع السليمانية

- الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف

استكمالاً لرؤية المصرف في تقديم خدمات مالية شاملة، يوفر المصرف باقة واسعة من الخدمات التي تدمج بين الابتكار الرقمي والالتزام الشرعي:

فئة الخدمة	اسم الخدمة / المنتج	التفاصيل
الخدمات المصرفية الرقمية	فتح الحسابات إلكترونياً(KYC)	فتح حسابات (جارية، توفير، شركات) رقمياً بالكامل وبوقت قياسي عبر التطبيق دون الحاجة لزيارة الفرع.
الخدمات المصرفية الرقمية	تطبيق مصرف العراق الأول(FIB)	منصة رقمية متكاملة تتيح إدارة الأموال، تتبع المعاملات بشكل لحظي، والتحكم بإعدادات الأمان.
الخدمات المصرفية الرقمية	حساب الحلم(Dream Account)	صناديق ادخار رقمية تتيح للزبائن تخصيص مساحات افتراضية لتوفير الأموال لتحقيق أهداف محددة (كشراء سيارة أو منزل).
الخدمات المصرفية الرقمية	حساب الجمعية	منتج ادخاري وتكافلي مبتكر يسهل على الزبائن الادخار المشترك.
أنظمة الدفع والبطاقات	البطاقات المادية(Physical Cards)	إصدار بطاقات فيزا بأنواعها (كلاسيك، بلاتينيوم،...) للاستخدام اليومي محلياً ودولياً.
أنظمة الدفع والبطاقات	البطاقات الافتراضية(Virtual Cards)	بطاقات رقمية فورية مخصصة لعمليات الدفع الآمنة عبر الإنترنت.
أنظمة الدفع والبطاقات	بطاقة العائلة(Family Card)	بطاقات تتيح للآباء إصدار بطاقات لأبنائهم، تخصيص ميزانيات، ومراقبة إنفاق العائلة بشكل لحظي.
أنظمة الدفع والبطاقات	بطاقة الطالب الدولية(ISIC Card)	بطاقة معتمدة عالمياً من اليونسكو توفر خصومات للطلاب محلياً ودولياً.
أنظمة الدفع والبطاقات	الدفع والسحب عبر الاستجابة السريعة (QR Pay)	خدمة الدفع السريع والآمن لدى شبكة واسعة من التجار، وتتيح أيضاً السحب والإيداع النقدي بسهولة عبر وكلاء المصرف المعتمدين.
أنظمة الدفع والبطاقات	الاسترداد النقدي(Cashback)	برنامج مكافآت يتيح استرداد نسبة تصل إلى 10% من الأموال عند الشراء من المتاجر غير المتصلة بالإنترنت باستخدام تقنية QR.
التحويلات والصرافة	التحويلات المحلية	تحويلات مالية فورية ومباشرة P2P بين حسابات FIB ، بالإضافة للتحويلات إلى المصارف الأخرى RTGS و ACH.
التحويلات والصرافة	التحويلات الدولية	خدمة إرسال واستقبال الأموال دولياً عبر نظام SWIFT.
التحويلات والصرافة	تبديل العملات(Money Conversion)	تحويل فوري وسهل للأموال داخل التطبيق بين العملات المختلفة (الدينار العراقي، الدولار الأمريكي، اليورو).
التمويل الإسلامي	المرابحة والمساومة	بيع السلع بهامش ربح معلوم لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية والتجارية.
التمويل الإسلامي	المشاركة والمضاربة	تقديم التمويل للمشاريع الاستثمارية واقتسام الأرباح (والخسائر) وفقاً لنسب محددة.
التمويل الإسلامي	الإجارة (المنتهية بالتمليك)	تأجير الأصول والمعدات مع إمكانية التمليك بنهاية العقد لدعم الأفراد والشركات.
التمويل الإسلامي	الاستصناع والسلم	تمويل المشاريع الصناعية والإنشائية، وتوفير التمويل المسبق للقطاع الزراعي.

التمويل الإسلامي	القرض الحسن	قروض بدون أرباح تُمنح لتلبية احتياجات اجتماعية استهلاكية محددة.
الخدمات التجارية للشركات	خطابات الضمان	إصدار خطابات الضمان بمختلف أنواعها (ابتدائية، حسن تنفيذ، سلفة مقدمة، صيانة) لدعم مشاريع الشركات.
الخدمات التجارية للشركات	الاعتمادات المستندية	تسهيل عمليات الاستيراد والتجارة الدولية للشركات وفق صيغ شرعية كالوكالة والمرابحة.
خدمات القيمة المضافة	متجر الخدمات(Service Store)	إمكانية شراء القسائم الإلكترونية وبطاقات الهدايا لأكثر من 100 مزود) مثل Careem و (Netflix مباشرة من التطبيق ومشاركتها.

ثالثا : الحوكمة المؤسسية الرشيدة وإطار القيادة الاستراتيجية

يمثل محور الحوكمة (Governance) الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها مصرف العراق الأول الإسلامي لضمان حماية حقوق المساهمين والمودعين، وتحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح والالتزام بالمسؤولية المجتمعية. وقد تم تصميم هيكل الحوكمة في المصرف بما يتوافق مع "دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف" المحدث لعام 2025 الصادر عن البنك المركزي العراقي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

تشكيل مجلس الإدارة واستقلاليته

يدرك المصرف أن فاعلية الرقابة الإشرافية تبدأ من التشكيل السليم لمجلس الإدارة. ويتألف مجلس إدارة المصرف لعام 2025 من تسعة أعضاء أصليين، يمثلون نخبة من الكفاءات المهنية والخبرات المتراكمة في مجالات الإدارة المالية، القانون، التقنية، وإدارة المخاطر، ولضمان استقلالية وحيادية القرارات، التزم المصرف بأن يكون ثلث أعضاء المجلس كحد أدنى (أو ستة أعضاء وفقاً لبعض متطلبات الحوكمة) من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين، مما يوفر توازناً هيكلياً يمنع هيمنة أي فرد أو مجموعة على عملية اتخاذ القرار.

تعتبر سياسة "منهجية تعيين واختيار أعضاء مجلس الإدارة" في المصرف وثيقة استراتيجية تهدف إلى تحقيق "الجدارة الجماعية" (Collective Suitability) للمجلس، ولا تقتصر هذه السياسة على الامتثال الشكلي لاختبارات الملاءمة (Fit and Proper Test) المتمثلة في النزاهة والسمعة الشخصية، بل تتجاوز ذلك لترسيخ ثقافة "التنوع والشمول" (Inclusion & Diversity). وفي هذا الإطار، يولي المصرف أهمية خاصة لمبادرة "تمكين المرأة"، حيث تفرض سياسات المصرف زيادة التمثيل النسائي في المجلس (بما لا يقل عن امرأة واحدة في جميع الأوقات) بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

يؤمن المصرف بأن تنوع الأفكار والخلفيات يُثري نقاشات المجلس ويمنع التفكير المنغلق، مما يرفع جودة القرارات و يحسن وإدارة المخاطر.

ويوضح الجدول التالي التشكيلة التفصيلية لمجلس إدارة مصرف العراق الأول الإسلامي لعام 2025 واللجان التي يشاركون فيها:

اسم العضو	المنصب / الصفة	المؤهل العلمي	رئاسة / عضوية اللجان المنبثقة
السيد جيا أراس بكر	رئيس مجلس الإدارة	بكالوريوس علوم تكنولوجيا المعلومات	رئيس لجنة ESG والاستدامة، عضو لجنة تقنية المعلومات، عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد علي محمد حسن عبد العباس	نائب رئيس مجلس الإدارة	بكالوريوس محاسبة	رئيس لجنة التدقيق، عضو لجنة المخاطر
السيد أحمد كمال خالد	عضو أصيل	بكالوريوس علوم مالية ومصرفية	رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات، عضو لجنة المخاطر
السيد عماد رسول إسماعيل	عضو أصيل	بكالوريوس قانون	رئيس لجنة المخاطر، عضو لجنة التدقيق
السيدة بيداء هاشم حمود	عضو أصيل	بكالوريوس إدارة واقتصاد	عضو لجنة ESG والاستدامة، عضو لجنة المخاطر
السيدة إيناس عبد الوهاب توفيق	عضو أصيل	بكالوريوس آداب	عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات، عضو لجنة المخاطر
السيدة لمياء نجم الدين يونس	عضو أصيل	بكالوريوس إدارة أعمال	عضو لجنة التدقيق، عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد مصطفى إحسان خزعل	عضو أصيل	بكالوريوس إدارة أعمال	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت، عضو لجنة ESG والاستدامة
السيد محمد راغب حسين عثمان	عضو أصيل	ماجستير نظم المعلومات الإدارية	عضوية الهيئة العامة للمجلس

جوهرية، وتم الاتفاق على وضع خارطة طريق إجرائية لإعداد "صف ثانٍ" من الكوادر المدربة لتولي المسؤوليات الحرجة في الحالات الطارئة، إلى جانب تحديث نماذج "الإفصاح السنوي عن الاستقلالية" لتجنب أي تضارب محتمل في المصالح يعيق اتخاذ القرارات الموضوعية.

5. **لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والاستدامة:** برئاسة السيد جيا أراس بكر (رئيس مجلس الإدارة المستقل)، وهي لجنة حديثة التأسيس تتألف من ثلاثة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين. تواكب هذه اللجنة التطورات التنظيمية والتوجهات العالمية نحو الصيرفة المستدامة.

أبرز الإنجازات والمهام في 2025: تتولى اللجنة الإشراف على دمج ممارسات الاستدامة في العمليات اليومية للمصرف، وتطبيق دليل المعايير البيئية والاجتماعية، وإعداد تقارير الاستدامة وفق المعايير المطلوبة. من قراراتها اعتماد تقرير التشخيص البيئي كخط أساس للمصرف، والموافقة على مسودات سياسة التنوع والشمول وسياسة تضارب المصالح.

اللجان التنفيذية الداعمة:

إلى جانب هذه اللجان الإشرافية التابعة لمجلس الإدارة، تدعم الإدارة التنفيذية برئاسة المدير المفوض السيد همام ثامر كاظم عمليات المصرف من خلال لجان تنفيذية متخصصة ، والتي تتولى تحويل الاستراتيجيات العليا إلى إجراءات تشغيلية يومية تضمن كفاءة استغلال الموارد وتطبيق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة بفعالية، وتشمل:

1. **لجنة الائتمان:** مسؤولة عن تقييم المقترحات الائتمانية للشركات والأفراد، وإدماج تقييم مخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالمناخ ضمن قرارات المنح، ومتابعة التعرضات الائتمانية وتحصيل الديون.
2. **لجنة الاستثمار:** تتولى إدارة المحفظة الاستثمارية واقتراح عمليات البيع والشراء، مع مراجعة الاستثمارات وفقاً للمخاطر والفرص المتعلقة بمعايير (ESG) ومؤشرات المناخ.
3. **لجنة تقنية المعلومات والاتصالات:** تعمل على توفير بنية تحتية آمنة وفعالة، إدارة أمن المعلومات، وتنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، وضمان فاعلية الخدمات الإلكترونية للزبائن.

الرقابة الشرعية كضامن للاستدامة الأخلاقية

انطلاقاً من هويته الإسلامية، تعتبر "هيئة الرقابة الشرعية" في المصرف صمام الأمان لضمان توافق جميع المعاملات والعقود مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء التي تتقاطع في جوهرها مع مبادئ الاستدامة والعدالة الاجتماعية. تعقد الهيئة اجتماعاتها الدورية (لا تقل عن 6 اجتماعات سنوياً) للتحقق من خلو العمليات من أي مخالفات محرمة كالربا والغرر أو الاستثمار في الأنشطة ذات الأثر المجتمعي والبيئي الضار. وتقوم إدارة "التدقيق الداخلي الشرعي" بمتابعة تنفيذ قرارات وفتاوى الهيئة يومياً، والتأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات التي تنظم العلاقة بين المساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية، وتحديداً فيما يتعلق بأسس التوزيع العادل للأرباح والمشاركة في المخاطر.

تعزيز النزاهة، الامتثال الرقابي، ومكافحة الجرائم المالية

يضع المصرف الامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 على رأس أولوياته الاستراتيجية. تعتمد إدارة الامتثال وإدارة المخاطر في المصرف على برمجيات وتقنيات متطورة للمراقبة اللحظية للعمليات المصرفية والتحقق الآلي من هويات الزبائن (KYC)، بالإضافة إلى فحص قوائم العقوبات المحلية والدولية. وقد اعتمدت لجنة المخاطر في عام 2025 منهجية جديدة وشاملة لتقييم مخاطر غسل الأموال، مما يحصن النظام المالي العراقي ويدعم الشفافية الاقتصادية التي تطلبها المؤسسات المراسلة الأجنبية لضمان انسيابية التجارة الدولية.

رابعا : الاستدامة الاقتصادية والمتانة المالية ودعم التحول الرقمي

إن قدرة أي مؤسسة مالية على توليد قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة والمجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقوتها المالية وكفاءتها التشغيلية. وقد عكس عام 2025 مسيرة تصاعدية ملفتة لمصرف العراق الأول في تعزيز متانته المالية.

أهداف المصرف في مجال التنمية المستدامة

- تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفق أعلى المعايير.
- دعم الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي.
- تعزيز التحول الرقمي وتطوير الأنظمة المصرفية الإلكترونية وأنظمة الدفع الحديثة بما يساهم في خفض البصمة البيئية وتحسين كفاءة العمليات.
- تطوير الموارد البشرية ورفع كفاءة العاملين لضمان استدامة الأداء المؤسسي.

تنمية القاعدة الرأسمالية والاعتراف الدولي

استجابة للتطورات في بيئة الأعمال ولتلبية مسارات الإصلاح التي حددها البنك المركزي العراقي (لا سيما شروط "مسار الاستمرار")، أقر المصرف رفع رأس ماله المدفوع بالكامل ليصل إلى 400 مليار دينار عراقي في عام 2025، ويمثل هذا الرقم ذروة نمو متصاعد، حيث انطلق المصرف برأس مال 100 مليار دينار في عام 2019، ليرتفع تدريجياً محققاً المستهدفات الرقابية التي تدعم قدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية وتوسيع المحفظة الائتمانية.

وكتتويج لهذه السياسات المحافظة، حافظ المصرف على تصنيفه الائتماني الدولي عند درجة (B-) مع نظرة مستقبلية مستقرة (Stable Outlook) الممنوح من وكالة "Poor's & Standard" العالمية. يعكس هذا التصنيف المتقدم في السوق العراقي كفاءة أنظمة الحوكمة المؤسسية وإدارة السيولة، ويفتح أمام المصرف آفاقاً أوسع لتأسيس شراكات مع بنوك مراسلة عالمية واستقطاب خطوط تمويل دولية مستدامة لدعم المشاريع التنموية الكبرى في البلاد.

السنة المالية	رأس المال المدفوع (مليار دينار عراقي)	معدل التطور
2019–2020	100	التأسيس
2021	150	نمو بنسبة 50%
2022	250	نمو بنسبة 66%
2023–2024	300	نمو بنسبة 20%
2024 نهاية العام	350	نمو بنسبة 16.6%
2025	400	نمو بنسبة 14.2% (تحقيق المستهدف الاستراتيجي)

الريادة في التحول الرقمي المصرفي

يُعد مصرف العراق الأول الإسلامي من أوائل المصارف الإسلامية التي تعتمد بشكل كبير على المنتجات الرقمية في منطقة الشرق الأوسط، وقد بنى استراتيجيته التنافسية على ردم الفجوة التقنية في القطاع المصرفي العراقي.

في عام 2025، تعزز هذا النهج من خلال تقديم خدمات مصرفية رقمية شاملة تقلل من الحاجة إلى الفروع المادية التقليدية، مما يسهم في خفض التكاليف التشغيلية والأثر البيئي في آن واحد.

شملت الإنجازات الرقمية لعام 2025:

- **أنظمة الدفع الحديثة وتقليل النقد:** التوسع الاستراتيجي في نشر ثقافة الدفع الإلكتروني عبر إصدار بطاقات السحب الآلي (الافتراضية والمادية)، وبطاقات الفيزا بأنواعها، وتوسيع قاعدة أجهزة نقاط البيع (POS) وتفعيل المدفوعات عبر الرمز السريع (QR-CODE)، هذه التحولات لا تعزز فقط من أمان المعاملات، بل تدعم جهود البنك المركزي العراقي في تقليص التداول النقدي الورقي (De-cashing) الذي يحمل تكاليف اقتصادية وأمنية مرتفعة.
- **البنية التحتية الآمنة:** اجتياز المصرف بنجاح لتدقيق المخاطر السيبرانية وتوافقه التام مع متطلبات (PCI-DSS v.4.0.1)، واعتماده لتقنيات المصادقة البيومترية (البصمة) والتشفير المتقدم، مما يوفر بيئة آمنة تبني ثقة المواطن في النظام المالي الرقمي ، بالإضافة الى محافظة على شهادات ISO27001 و ISO22302.

الخطة الاستراتيجية (2024 - 2026) ومؤشرات الأداء المستهدفة

تم تصميم الخطة الاستراتيجية للمصرف (2024 - 2026) لتكون خريطة طريق شاملة وطموحة نحو التوسع، والشمول المالي، والتحول الرقمي، مرتكزة على رؤية تتمثل في "الريادة والتميز في العمل المصرفي الإسلامي من خلال تقديم حلول مالية شاملة تتسم بالأصالة والابتكار". وتستند هذه الخطة إلى قيم جوهرية

صارمة تشمل: وضع خدمة الزبون كأولوية قصوى، تعزيز الشفافية والانفتاح، درء المخاطر، والعمل بروح الفريق.

ولضمان تنفيذ هذه الرؤية، اعتمد المصرف حزمة من "الاستراتيجيات الفرعية" المتكاملة التي تغطي كافة مفاصل العمل، ومن أبرزها: استراتيجية الاستثمار، استراتيجية الائتمان (مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، استراتيجية إدارة السيولة، واستراتيجية الشمول المالي والجودة الشاملة.

وقد وضع المصرف مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) دقيقة ومستهدفة لعام 2026، تعكس حجم الطموح المؤسسي، وتتوزع على عدة محاور:

1. محور الانتشار الجغرافي والتحول الرقمي:
   - نقاط البيع (POS): قفزة نوعية مستهدفة بنشر 20,000 جهاز نقطة بيع بنهاية 2026، مقارنة بـ 9,131 جهازاً في عام 2023، لتعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني.
   - أجهزة الصراف الآلي (ATM): التوسع في نشر أجهزة الصراف الآلي ليصل عددها إلى 15 جهازاً (مقارنة بـ 4 أجهزة في 2023).
   - الشبكة المادية المساندة: زيادة عدد الفروع إلى 7 فروع، وعدد المكاتب التابعة إلى 5 مكاتب، لتكون مراكز دعم واستشارات متقدمة للعمليات الرقمية وتغطي مناطق جغرافية أوسع وتحقق انتشاراً محلياً بنسبة 100% من النطاق المستهدف.

2. محور الزبائن والشمول المالي:
   - زيادة قاعدة الزبائن بشكل مطرد من حوالي 427 ألف زبون في نهاية 2023، لتصل إلى مليون زبون في نهاية عام 2026، مدعومة بخطط التوعية والانتشار.

3. المحور المالي والاستثماري (المستهدفات المالية لعام 2026):
   - الإيرادات وصافي الدخل: يستهدف المصرف تحقيق إجمالي إيرادات اعلى من الإيرادات للسنوات السابقة .
   - المتانة الرأسمالية: الوصول بمجموع حقوق الملكية إلى يزيد عن 475 مليار دينار عراقي، والاحتفاظ بأرصدة نقدية .
   - الودائع والاستثمار: رفع ودائع القطاع الخاص المستهدفة بالدينار عراقي، وزيادة الاستثمار في شهادات الإيداع لتحقيق عائد بمخاطر منخفضة .

تُدار هذه الخطة بآلية رقابية محكمة، حيث يتولى مجلس الإدارة الإشراف العام وتخصيص الموارد، بينما تقوم لجنة الحوكمة بالمتابعة والتقييم الدوري، وتتولى الإدارة التنفيذية التطبيق الفعلي، مما يضمن تحقيق أهداف المصرف الاستراتيجية ضمن بيئة مخاطر مدروسة ومستدامة.

التدريب والتطوير

يضع المصرف تطوير الموارد البشرية كركيزة لنجاحه، وفي عام 2025، أقرت لجنة الاستدامة تصميم برامج تدريبية داخلية للتثقيف المالي لكوادر المصرف بالاعتماد على القدرات الذاتية، كما شملت الدورات التخصصية مجالات مكافحة غسل الأموال (AML)، حوكمة العقوبات، التميز الإداري، والأمن السيبراني.

خامسا : الاستدامة البيئية والتحول نحو التمويل الأخضر (Environmental)

أدرك مصرف العراق الأول الإسلامي أن مسؤوليته البيئية تتجاوز مجرد الامتثال للأنظمة، لتمثل التزاماً أخلاقياً ووطنياً للمساهمة في مواجهة التغيرات المناخية التي تؤثر بشدة على العراق. وقد تم ترجمة هذا الالتزام في عام 2025 عبر نشاطات مكثفة "للجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)".

التقييم التشخيصي البيئي (Baseline Assessment)

في الربع الأول من عام 2025، اتخذت لجنة الـ (ESG) قراراً حاسماً بتكليف الإدارة التنفيذية والتشغيلية بإجراء تقييم تشخيصي بيئي داخلي شامل لقياس "البصمة الكربونية" التشغيلية للمصرف. ركز هذا التقرير، الذي أنجز بجهود الكوادر الداخلية، على الرصد الدقيق لمستويات استهلاك الطاقة (الكهرباء والوقود)، استهلاك المياه، وتوليد النفايات الورقية والإلكترونية في المقر الرئيسي والفروع.

خلال الربع الثاني من العام، استعرضت اللجنة نتائج هذا التقرير الذي وفر "قاعدة بيانات ممتازة" لتقييم الأثر البيئي، وبناءً على ذلك، تم إصدار القرارات التالية:

1. **الاعتماد كخط أساس (Baseline):** تم رسمياً اعتماد مخرجات التقرير لتكون نقطة الانطلاق المرجعية التي سيتم بناءً عليها قياس مدى التقدم والنجاح في خفض الاستهلاك في السنوات اللاحقة.
2. **أهداف خفض استهلاك الورق:** تحديد هدف تشغيلي عاجل وسريع الأثر يتمثل في تخفيض استهلاك الورق بنسبة 30% خلال النصف الثاني من عام 2025، مدعوماً بتسريع الاعتماد على المراسلات الإلكترونية وأنظمة إدارة الوثائق (DMS).
3. **خطة طريق كفاءة الطاقة لعام 2026:** توجيه الإدارة بوضع خطة عمل استراتيجية مرنة للعام القادم تشمل تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لخفض استهلاك الطاقة. وقد أكدت اللجنة على سياسة الترشيد المالي بتأجيل أي قرارات تتطلب إنفاقاً رأسمالياً (CAPEX) فورياً إلى حين مراجعة وتخصيص الميزانية المناسبة لعام 2026.

التمويل الأخضر وإدارة الأثر البيئي غير المباشر

يمثل "الأثر البيئي غير المباشر"، وهو الأثر الناتج عن الأنشطة والمشاريع التي يمولها المصرف، التحدي الأكبر والأهم للقطاع المالي. واستجابة لذلك، شرع المصرف في تطبيق مبادئ "التمويل الأخضر" وتوجيه السياسات الائتمانية لدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وفقاً لتقرير مجلس الإدارة لعام 2025، بدأ المصرف في دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في قرارات الاستثمار والتمويل بشكل منهجي. وشمل ذلك:

- **تمويل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة:** تشجيع وتوجيه التسهيلات الائتمانية لدعم المشاريع الصديقة للبيئة التي تسهم في تعزيز كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية وتوفر حلولاً للطاقة النظيفة، مما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وتقليل الانبعاثات الكربونية في قطاعي الزراعة والصناعة العراقيين.
- **تقييم المخاطر البيئية ضمن الائتمان:** تنص السياسة الائتمانية للمصرف على تقييم "مخاطر الامتثال والمخاطر السمعة" بدقة، فلا يتم منح أي ائتمان للشركات أو المشاريع التي لا تلتزم بالقوانين البيئية أو تمارس أنشطة قد تلحق ضرراً جسيماً بالبيئة، وهو ما يعكس استخدام المصرف لسلطته المالية في فرض سلوكيات بيئية مسؤولة على زبائنه.

سادسا : الاستدامة الاجتماعية، الشمول المالي، وتنمية رأس المال البشري (Social)

يجسد المحور الاجتماعي التزام المصرف بتحقيق تأثير إيجابي واسع النطاق في المجتمع العراقي. وفي عام 2025، أطلق المصرف حزمة شاملة من المبادرات التي استهدفت تمكين الفئات غير المخدومة مصرفياً، دعم الشباب ورواد الأعمال، ورعاية الكوادر البشرية الداخلية.

حقوق الإنسان والنزاهة

يلتزم مصرف العراق الأول بمبادئ حقوق الإنسان ومكافحة الفساد ضمن عملياته عبر تطبيق "مدونة قواعد السلوك الوظيفي"، التي تضمن بيئة عمل آمنة وصحية وعادلة تحظر التمييز والتنمر. كما يمتثل المصرف لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (رقم 39 لسنة 2015)، مطبقاً إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) الصارمة لضمان النزاهة والمساهمة في بناء نظام مالي عراقي شفاف ومستدام.

جهود الشمول المالي والثقافة المالية

لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية في جذب الودائع ونشر الخدمات المصرفية، نفذ المصرف برامج ميدانية ورقمية مكثفة لتعزيز "الشمول المالي"، مستهدفاً بشكل خاص الشباب، الطلاب، والنساء:

- **التواجد في المؤسسات الأكاديمية:** نظم المصرف ندوات توعوية وحملات ميدانية في كبرى الجامعات العراقية خلال الفصول المختلفة من عام 2025. شملت هذه الأنشطة الجامعة المستنصرية، الجامعة التكنولوجية، جامعة دهوك، جامعة جيهان، وجامعة السليمانية. وقد أسفرت هذه الفعاليات عن نجاح ملموس تجلى في فتح آلاف الحسابات الرقمية الفورية للطلاب (على سبيل المثال، فتح 996 حساباً خلال مؤتمر العراق للتعليم، و356 حساباً في جامعة دهوك، و307 حسابات في جامعة السليمانية) وإصدار بطاقات مصرفية افتراضية لهم، مما أسس لجيل جديد يعتمد على الاقتصاد الرقمي.
- **تمكين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs):** تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة محركاً أساسياً لخلق فرص العمل. أصدر المصرف دليلاً خاصاً "للوصول إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة" في بغداد لتعزيز التمكين الاقتصادي، ونظم مؤتمرات لدعم وتمويل هذه المشاريع في أربيل ومناطق أخرى، مع توفير سياسات ائتمانية مرنة تمنح الأولوية لهذه المشاريع لدعم التنمية المحلية.
- **تصميم منتجات مالية دامجة:** في إطار اجتماعات لجنة الـ (ESG) للفصل الثاني من عام 2025، تم توجيه قطاعات التسويق والائتمان لتصميم وتخصيص منتجات مالية تناسب فئات مجتمعية محددة، مثل قروض ميسرة موجهة للشباب والنساء، وذلك لتفعيل البعد الاجتماعي للائتمان دون الحاجة لفرض حصص إلزامية حالياً.

يعرض الجدول التالي ملخصاً لأبرز الفعاليات المجتمعية والمؤتمرات التي رعاها المصرف لتعزيز الشمول المالي خلال 2025:

الشراكة المجتمعية والمسؤولية الإنسانية (CSR)

تجاوز دور المصرف تقديم الخدمات المالية ليشمل تقديم الدعم المجتمعي المباشر ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية:

- المبادرات الصحية والإنسانية: رعاية ودعم حملات الرعاية الصحية مثل "مبادرة محاربي مرضى السرطان" في بغداد لرفع الوعي المجتمعي وتقديم الدعم النفسي والمادي، والمساهمة في برامج الإغاثة الإنسانية المختلفة للتخفيف من وطأة الأزمات على الفئات الضعيفة.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال: عقد حوارات وجلسات نقاشية في المؤسسات الشبابية (مثل مديرية الشباب والرياضة)، ورعاية فعاليات كالملتقى الوطني للقطاع الخاص ومنتدى الاقتصاد الرقمي، لتعزيز الابتكار والوعي الاقتصادي بين فئات المجتمع الفاعلة.

تنمية رأس المال البشري وسياسة التنوع والشمول

يشكل الموظفون حجر الأساس لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف. لذا، تبنت الإدارة العليا نهجاً مؤسسياً متكاملاً لتنمية رأس المال البشري:

- إقرار سياسة التنوع والشمول (Inclusion & Diversity): بناءً على توصيات لجنة (ESG)، أقر المصرف مسودة سياسة للتنوع والشمول تهدف إلى ضمان العدالة والمساواة في عمليات التوظيف، التدريب، وتكافؤ الفرص في الوصول إلى المناصب القيادية، مع حظر كافة أشكال التمييز ، وقد تم تكليف إدارة الموارد البشرية بوضع خطة زمنية لتطبيقها داخلياً بحلول عام 2026.
- التدريب والتطوير المالي المهني: نفذ المصرف برامج تدريبية متقدمة داخلياً وبالتعاون مع مؤسسات دولية شملت مجالات حيوية كإجراءات مكافحة غسل الأموال (AML)، معايير التقارير

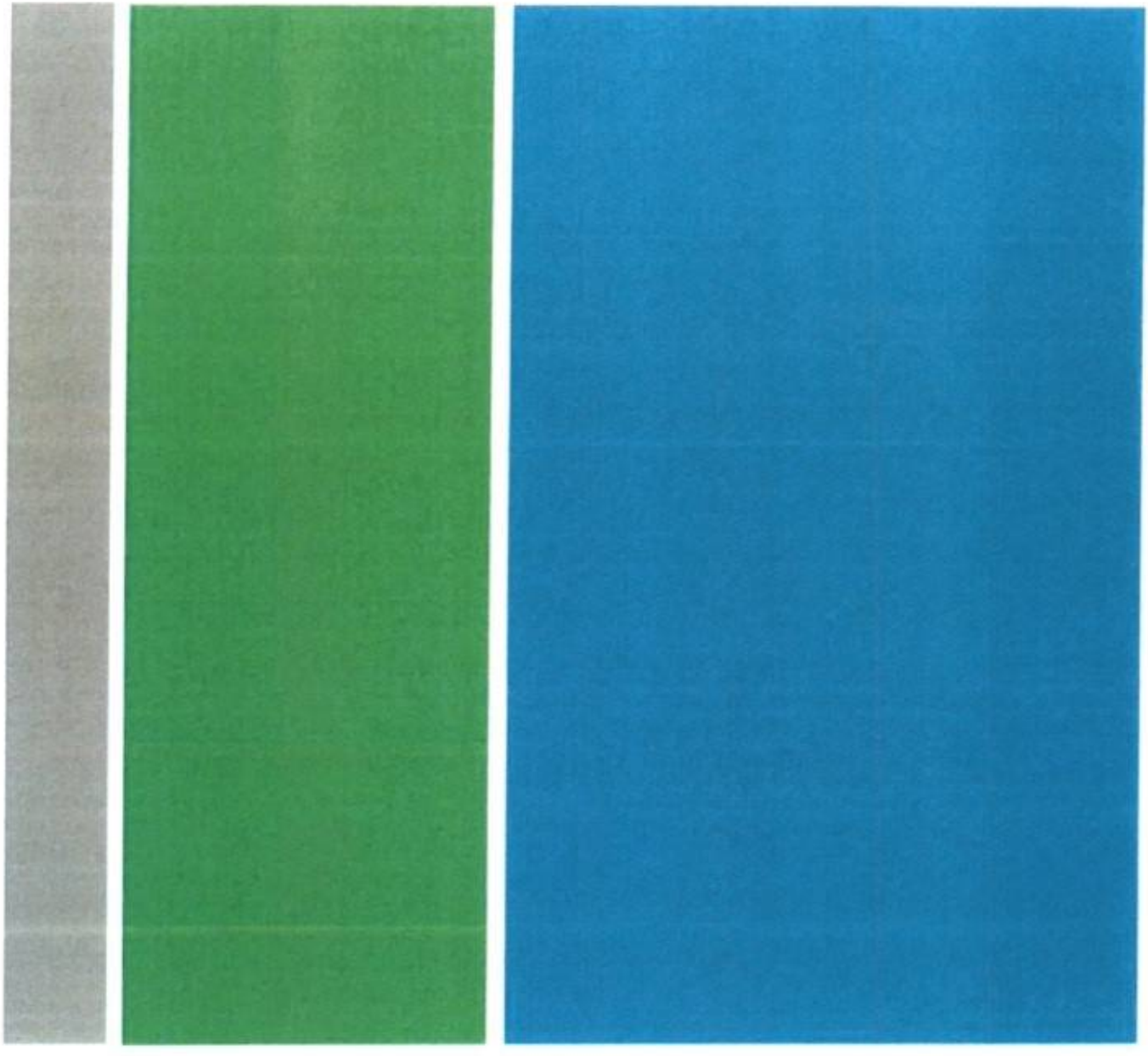
الفترة الزمنية لعام 2025	الفعالية / المبادرة	الموقع المستهدف	النتائج المجتمعية والمالية البارزة
الفصل الأول	معرض عيد الطلاب / جامعة دهوك	دهوك	FIBالتوعية بخدمات تطبيق والإجابة عن استفسارات الطلبة وفتح حسابات مبكرة.
الفصل الثاني	فعاليات أسبوع الشمول المالي	بغداد، أربيل، السليمانية، القادسية، نينوى	**فتح أكثر من 513 حساباً في بغداد، وتوزيع بطاقات افتراضية في الجامعات لتعزيز الوعي المالي المباشر.**
الفصل الثالث	حفل جوائز "حساب الأحلام" ومارثون دهوك	أربيل، السليمانية، دهوك	تشجيع ثقافة الادخار وتكريم الفائزين، مع رعاية النشاطات الرياضية المجتمعية.
الفصل الرابع	مؤتمر العراق للتعليم (النسخة 2) والمؤتمر العلمي للجامعات	جامعة بغداد، دهوك، السليمانية	**تحقيق اختراق واسع بفتح (996) و(356) و(307) حسابات طلابية على التوالي، وتمكين الشباب مالياً.**

الخاتمة

يُظهر الأداء المؤسسي لمصرف العراق الأول الإسلامي خلال عام 2025 التزاماً راسخاً بتحقيق التوازن بين الربحية المالية والمسؤولية المجتمعية والبيئية، من خلال نمو رأس ماله بقوة إلى 400 مليار دينار عراقي، وتبنيه الكامل للتحول الرقمي لتطوير الخدمات وخفض البصمة البيئية، وتأسيسه لهياكل حوكمة حديثة ترتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية ومعايير (ESG)، نجح المصرف في تقديم نموذج يحتذى به في التنمية المستدامة، إن إصرار المصرف على تمكين الشباب والنساء، وتعزيز الشمول المالي، والتعاطي بمسؤولية مع تحديات إدارة المخاطر، يؤهله ليس فقط للوفاء بالمتطلبات الرقابية لبناء اقتصاد وطني متين، بل ليظل شريكاً موثوقاً في صناعة مستقبل مزدهر ومستدام للأجيال القادمة في العراق.

جيا أراس بكر
رئيس مجلس الإدارة

علي محمد حسن العاملي
المدير المفوض



مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل (مساهمة خاصة) – بغداد

البيانات المالية للسنة المنتهية كما في

٣١ / كانون الاول / ٢٠٢٥

شركة أحمد مهدي الجبوري وشركاؤه

لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية

- **خسائر الائتمان لمدين التمويل طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)**

يعتبر هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التحقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات لاحتساب مدى ووقت تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة للتمويلات الإسلامية ، يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لسياسة المصرف الخاصة بالمخصصات وتدني القيمة والتي تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ، هنالك احتمالية لعدم دقة مخصص التدني المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة ، نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التمويلات الإسلامية في مراحل مختلفة. وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية .

- ✓ بلغ مجموع رصيد التمويلات الإسلامية للمصرف ٢١٧,٢٧٦,٩٥١ الف دينار ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٣,٥٦٦,٦٥٩ الف دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ .
- ✓ تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المتبعة لأعداد هذه البيانات المالية ضمن إيضاح رقم ٣ (الأدوات المالية) .
- ✓ ان رصيد مخصص مخاطر الائتمان النقدي قد ارتفع من (٣,٣٧٠,٩١٦) الف دينار لسنة ٢٠٢٤ الى (٣,٥٦٦,٦٥٩) الف دينار لسنة ٢٠٢٥.
- ✓ بلغ رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المحتسب وفقًا لمتطلبات IFRS٩ مبلغ (٥,١٥٧,٨٧٠,١٩٥) دينار. ونلاحظ أن مستوى هذا المخصص قد يكون بحاجة إلى إعادة تقييم ليتناسب بشكل أفضل مع حجم الأصول المالية وطبيعة المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي في العراق، بما يسهم في تعزيز كفاية التغطية للمخاطر الائتمانية المحتملة وبعكس بصورة أكثر ملاءمة مستوى الخسائر الائتمانية المتوقعة.

نوصي بقيام الإدارة بإعادة تقييم كفاية المخصص والعمل على زيادته بما يتلاءم مع حجم وطبيعة الأصول المالية والمخاطر المرتبطة بها، بما يعزز قدرة المخصص على استيعاب الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن احتمالية تعثر الزبائن في السداد مستقبلاً.

- **نطاق التدقيق المواجهة أمر التدقيق العام**

تتضمن اجراءات التدقيق ما يلي :

- فهم لطبيعة محفظة التمويلات الإسلامية للمصرف بالإضافة إلى فحص لنظام الضبط الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل .
- قمنا بدراسة وفهم السياسة للمصرف المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة .
- قمنا بتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف ، مع التركيز بشكل خاص على الملاءمة مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والمنهجية الأساسية مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) .
- لقد قمنا بدراسة عينة من التمويلات بشكل فردي وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي :
  - مدى ملائمة مراحل التصنيف .
  - مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها .
  - مدى ملائمة احتمالية التعثر ، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة باقتراض التعثر للمراحل المختلفة .
  - صحة ودقة مخرجات النظام المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة .
  - تقييم مدى ملائمة عملية تقدير المصرف لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات وللتعرضات التي انتقلت بين المستويات بالإضافة إلى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية .

- فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل المصرف لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتاحة .
  - قمنا بتقييم الافصاحات في البيانات المالية لضمان وملاءمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) .
  - قمنا بتقييم السياسات المحاسبية والتقديرات والإفصاح عن التمويلات الإسلامية مفصلة في إيضاح رقم (٩) .
  - النظام الرقمي الخاص بتصنيف الزبائن على أساس المخاطر / أن النظام المستخدم يقوم بتصنيف الزبائن على اساس المخاطر من خلال مصفوفة مخاطر الزبائن المعتمدة لدى المصرف يضمن التعرف على الزبائن ذوي المخاطر على مختلف درجات مخاطرهم (عالية ، متوسطة ، منخفضة) ، حيث يضمن التعرف والتشخيص الزبائن ممثلي المخاطر العالية (السياسيين ومن في حكمهم) .
  - يعتمد المصرف على النظام الرقمي لمراقبة العمليات والمعاملات وامتثال عملاء المصرف بشكل أساسي في جهوده لمراقبة عمليات ومعاملات الزبائن .

أن المصرف قد اتخذ إجراءات كافية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وينفذ هذه الإجراءات وفقا للأنظمة والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي ، مع التزام بقانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ مما يعزز الثقة في إجراءاته لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

- **قسم إدارة المخاطر**

  - الامتثال للتعليمات الرقابية :

يعمل قسم إدارة المخاطر في المصرف على تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي بكل دقة بما في ذلك ضوابط إدارة المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، كما يلتزم القسم بمتطلبات لجنة بازل III لضمان سلامة الإجراءات المالية .

  - اختبارات الضغط وتحليل المخاطر :

يجري القسم اختبارات الضغط بشكل دوري لتقييم قدرة المصرف على مواجهة التحديات المالية المحتملة ، يأتي هذا الإجراء في إطار الحفاظ على استقرار المصرف وضمان سلامة العمليات المالية .

  - الالتزام بالمعايير الدولية والمحلية :

يلتزم القسم بتطبيق المعايير الدولية والمحلية لإدارة المخاطر ، مما يعزز من قدرة المصرف على التعامل مع المخاطر المحتملة بفعالية ، يعد هذا الالتزام جزءاً من الجهود المستمرة لتحقيق الاستقرار المالي وضمان استمرارية الأعمال .

- **القسم القانوني** تم الاطلاع على تقارير القسم وعلى الهيكل التنظيمي والسياسات والاجراءات والمسمى الوظيفي للقسم والمشاركة بالرد على الاستفسارات والطلبات التي ترد من إدارات وأقسام المصرف فيما يخص التشريعات والنصوص القانونية وعلى القضايا المدورة لسنة ٢٠٢٤وعلى الدعاوى خلال السنة :

  - الدعاوى المقامة من المصرف ضد الغير .
  - الدعاوى المقامة من الغير ضد المصرف .
  - الدعاوى المحسومة .

وعلى ضوء المؤشرات المؤيدة الينا من القسم فانه من المستبعد أن يترتب على المصرف أي التزامات مالية مقابل القضايا اعلاه .

- أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف وسجلاته المحاسبية قد تم تسجيلها وفق برنامج محاسبي الكتروني وقد تضمنت حسب رأينا تسجيل كافة الموجودات والمطلوبات وموارد المصرف واستخداماته وان البيانات المالية كانت متفقة مع السجلات المحاسبية وتعليمات البنك المركزي العراقي ويحتفظ المصرف بالسجلات والقيود المحاسبية في أماكن محكمة .
- ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الإجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم النشاط المصرفي .
- ان عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية تمت بشكل سليم من قبل إدارة المصرف وبأشرافنا وأن نتائج هذا الجرد جاءت مطابقة للسجلات وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقا للأساس والمبادئ المحاسبية المعتمدة والمتبعة في السنة السابقة .

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمصرف لسنة ٢٠٢٥

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوى للمصرف لسنة ٢٠٢٥ غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات.
ان الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوى للمصرف لسنة ٢٠٢٥ لاحقا لتاريخ تقريرنا حول البيانات المالية، أن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى .
ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع البيانات المالية او من معرفتنا خلال عملية تدقيق البيانات المالية .

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن الخطأ.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقديم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد البيانات المالية ، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك .
إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف .

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا ، إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً للمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو موحدة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية .

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق كما قمنا بما يلي :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا ، إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الاحتيال تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ حيث إن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أوتجاوز الرقابة الداخلية.
- فحص أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق بما في ذلك النظم المحاسبية وإجراءات المراقبة الداخلية لتحديد إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وبناء على المستندات الداعمة بما في ذلك السياسات والإجراءات المعمول بها في المصرف، تم التأكد من أن إجراءات المراقبة الداخلية والنظم المحاسبية المعمول بها في المصرف تعد كافية وأن المصرف ملتزم بتطبيقها وقد تم تنفيذ هذه العملية دون إبداء رأي حول فعالية هذه الأدوات .
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي أعدتها الإدارة .
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة الأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرية حول القدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي ، يجب علينا أن نشير في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات ، حيث تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات على الرغم من ذلك قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المصرف عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية .
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل .
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المصرف لابداء رأي حول البيانات المالية ونحن مسؤولون عن ابداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمصرف وتتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق .

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق .

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية وتبلغهم أيضا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الاجراءات المتخذة للحد من التهديدات أو التدابير ذات الصلة المطبقة متى كان ذلك مناسباً .

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها تحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية ، إذ إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو في أحوال نادرة جداً عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له .

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية (التنظيمية) الأخرى

- **حقوق المساهمين**

تم زيادة رأس مال مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل (مساهمة خاصة) – بغداد ليصبح (٤٠٠) مليار دينار حسب كتاب دائرة تسجيل الشركات / قسم الشركات المساهمة ذي العدد ١٠٦٩٨ بتاريخ ٩ / ٤ / ٢٠٢٥ ، واستناداً إلى كتاب البنك المركزي العراقي / دائرة الرقابة على المصارف في العدد ٤/٩ / ١٥٢١٠ بتاريخ ١٧ / ١٢ / ٢٠٢٤ حصل المصرف على موافقة البنك المركزي العراقي على اكمال زيادة رأس المال وصولاً إلى ٤٠٠ مليار دينار عراقي عند نهاية الربع الأول من سنة ٢٠٢٥

حيث بلغ رصيد حقوق المساهمين ٤٢١,٥٠٨,١٨٣ الف دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وبلغ رصيد السنة السابقة ٤١٢,٠٤٥,٦٢٩ الف دينار بزيادة مقدارها ٩,٤٦٢,٥٥٤ الف دينار ٢.٢٩٪.

- **النقد**

بلغ رصيد حساب النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي مبلغ (٢٨٤,٠٠٢,٤٩١) ألف دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، مقارنةً بمبلغ (٣٧٤,٩٨٥,٧٣٤) ألف دينار للسنة السابقة، وذلك وفقاً لما ورد في الإيضاح رقم (٤) من البيانات المالية.
وقد نتج عن ذلك انخفاض مقداره (٩٠,٩٨٣,٢٤٣) ألف دينار خلال سنة ٢٠٢٥. ووفقاً لإفادة إدارة المصرف، يعود سبب هذا الانخفاض إلى توقف مزاد العملة وإيقاف بطاقات المصرف ذات الاستخدام الدولي، الأمر الذي انعكس على حجم التدفقات النقدية مقارنةً بالسنة السابقة.

- **السيولة والملاءة المالية**

تم الاطلاع والتأكد من صحة آلية احتساب النسب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وحسب التعليمات البنك المركزي العراقي ، حيث كانت النتائج كما يلي :

- نسبة كفاية رأس المال ومن خلال فحصنا السجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة والكشوفات المعدة لغرض احتساب كفاية رأس المال حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ٩٨٪ وهي أعلى من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي ٣٠٪ .
- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

بلغت نسبة صافي التمويل المستقر ١٨٠٪ ، متجاوزة بذلك الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي العراقي البالغ ١٠٠% وهذا يشير إلى أن المصرف يتمتع بوضع مالي مستقر وقدرة جيدة على إدارة التمويل .

- نسبة تغطية السيولة (LCR)

بلغت نسبة تغطية السيولة ٢٤٧% ، متفوقة على الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي العراقي والذي يبلغ ١٠٠% وهذا يعكس قدرة المصرف على تلبية التزاماته المالية قصيرة الأجل بشكل فعال .

- بلغت نسبة ارصدة النقد والمصارف الى ودائع الزبائن والتأمينات ١٢٨ %.

- تقييم قدرة المصرف تجاه المودعين :

- الامتثال للالتزامات

أظهر المصرف التزاما قويا بشبية جميع طلبات السحب للمودعين دون أي تأخير أو تلكو ، هذا يعكس قدرة المصرف على إدارة السيولة المالية بشكل فعال وتلبية احتياجات المودعين في الوقت المناسب.

- تعزيز الثقة

من خلال تلبية الالتزامات بشكل كامل وهذا يعزز المصرف الثقة بينه وبين المودعين ، مما يسهم في استقرار العلاقة بين الطرفين ويعكس التزام المصرف بالمعايير المالية المعمول بها .

- فيما يخص تعرض المصرف لمخاطر النقد الاجنبي فقد تم الاطلاع على الية احتساب ضوابط إدارة النقد الاجنبي والمعدة حسب تعليمات البنك المركزي العراقي والتي تنص على وجوب عدم الاحتفاظ بارصدة لدى المصارف الخارجية بنسبة تزيد عن ٢٠٪ من إلى المال والاحتياطيات السليمة ، لم ترد الينا أي ملاحظات عن وجود خطأ في آلية الاحتساب .
- ادارة المصرف في اتخذت جميع الإجراءات اللازمة لضمان سلامة وأمان أموال المصرف وجود به ، وأنها قد أنت واجباتها بمهنية عالية وذلك استناداً إلى مراجعنا للمستندات.
- أن إيرادات السنة المالية الحالية قد بلغت (٧٥,٧٠٥,٦٥٨) ألف دينار، مقارنة بمبلغ (٢٦١,٦٤٧,٠٧٥) ألف دينار للسنة المالية ٢٠٢٤، مسجلةً بذلك انخفاضًا قدره (١٨٥,٩٤١,٤١٧) ألف دينار، أي ما نسبته حوالي (٧١٪) من إيرادات السنة السابقة. ووفقًا لإفادة الإدارة، يُعزى السبب الرئيس لهذا الانخفاض خلال سنة ٢٠٢٥ إلى توقف مزاد العملة وإيقاف بطاقات المصرف التي كانت تُستخدم بصفة دولية، وذلك استنادًا إلى تعليمات البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة التنظيمية والرقابية. وعليه، فإن هذا الانخفاض يُصنَّف ضمن مخاطر السوق الناتجة عن قرارات تنظيمية وتغيرات في البيئة المصرفية، ولا يُعدّ ناتجًا عن قصور أو إخفاقات تشغيلية داخلية.
- نود الإشارة إلى أن المصرف قد حصل على موافقة البنك المركزي العراقي على منح تمويل بصيغة المرابحة لصالح إحدى الشركات ذات العلاقة ،ذلك استنادًا إلى الكتاب المرقم (٢٠٥٧/٥/٩) والمؤرخ في ٢٠٢٥/٢/٢٠.

كما تم توثيق حجز عقار كضمان مقابل التمويل المذكور بقيمة تغطي ما نسبته (١٠٠٪) من مبلغ التمويل. وقد صدرت الموافقة المشار إليها وفقًا للإجراءات الأصولية المعتمدة لدى الجهة التنظيمية، على أن يخضع هذا التمويل لشروط وضوابط التعامل مع الأطراف ذات العلاقة وفقًا للتعليمات والأنظمة النافذة. تؤكد إدارة مصرف العراق الاول الاسلامي رسمياً عدم وجود أي تمويلات إسلامية اخرى للأطراف ذات العلاقة أو ذوي الصلة خلال سنة ٢٠٢٥ ، بناءً على تأييد وشهادة رسمية من الإدارة ، مما يعزز التزام المصرف بالشفافية والمعايير المالية والشرعية المعمول بها .

- قمنا بمراجعة أكبر (٢٠) تمويلًا ائتمانيًا ممنوحًا من قبل المصرف، بما في ذلك دراسة الضمانات المقدمة بشأنها ومدى توافقها وملاءمتها مع السياسة الائتمانية المعتمدة من قبل مجلس إدارة المصرف.

تمخضت أعمال المراجعة عن وجود حالة استثناء تتعلق بتمويل مرابحة، حيث تم استبدال الضمانات من حجز عقاري إلى آلات ومعدات. وقد تبين أن هذا النوع من الضمانات غير مدرج ضمن قائمة الضمانات المقبولة وفقًا للسياسات والإجراءات الائتمانية المعتمدة لدى المصرف، مما يُعدّ عدم التزام بالضوابط النافذة ويستوجب المعالجة وفق الأطر الرقابية ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن القيمة التقديرية للآلات والمعدات المقدمة كضمان تفوق قيمة مبلغ التمويل (المرابحة)، إلا أن عدم إدراجها ضمن الضمانات المقبولة بموجب السياسة الائتمانية يتطلب اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ومعالجة الحالة وفق الأطر الرقابية المعتمدة.

تحليل توزيع المحفظة الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية:

يظهر تحليل توزيع المحفظة الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية أن التمويل الممنوح يتركز في عدد محدود من القطاعات، حيث يتوزع على خمسة قطاعات رئيسية، الأمر الذي قد يستدعي إعادة النظر في هيكل التوزيع القطاعي للمحفظة الائتمانية بما يحقق تنويعًا أفضل للمخاطر.

ت	القطاع الاقتصادي	المبالغ / الف دينار	نسبة التمويل
١	التجاري	٦٨,١٥١,٧٨٦	٣٥٪
٢	صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة	٢٣,٣٦٦,٣٢٧	١٢٪
٣	الزراعي	٣٣,١٠٢,٢٩٦	١٧٪
٤	التشيد والبناء	٥٠,٦٢٧,٠٤١	٢٦٪
٥	اخرى	١٩,٤٧١,٩٣٩	١٠٪
	المجموع	١٩٤,٧١٩,٣٨٨	١٠٠٪

بيّن تحليل توزيع التمويل القطاعي أن المحفظة الائتمانية للمصرف تتركز في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية. حيث يستحوذ القطاع التجاري على النسبة الأكبر من إجمالي التمويل بنسبة تقارب ٣٥٪، يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة تقارب ٢٦٪، ثم القطاع الزراعي بنسبة ١٧٪، وقطاع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة بنسبة ١٢٪، في حين تمثل القطاعات الأخرى ما نسبته ١٠٪ من إجمالي التمويل.

ويلاحظ عدم وجود تمويل موجه خلال الفترة إلى قطاعات النقل والاتصالات والطاقة والخدمات. ويشير هذا التوزيع إلى وجود درجة من التركّز الائتماني في قطاعي التجارة والتشييد والبناء، الأمر الذي قد يستدعي من الإدارة دراسة إعادة هيكلة التوزيع القطاعي للمحفظة الائتمانية بهدف تحقيق قدر أكبر من التنويع وتقليل مخاطر التركّز، بما ينسجم مع أفضل ممارسات إدارة المخاطر المصرفية.

- تم الاطلاع على مراسلات البنك المركزي العراقي بشكل عام، وما تتضمنه من توجيهات وتعليمات رقابية صادرة إلى المصرف. وقد تبيّن من خلال المراجعة أن المصـــرف قد تعرّض لفرض غرامات نتيجة عدم الامتثال لبعض متطلبات وتعليمات الجهة التنظيمية خلال الفترة محل التدقيق.

مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة)

بيان المركز المالي

كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

البيان	ايضاح	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
الموجودات :			
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	٤	٢٨٤,٠٠٢,٤٩١	٣٧٤,٩٨٥,٧٣٤
ارصدة وودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى	٥	٥٠,٧١٥,٦٩١	٩١,٧٢٤,١٣١
التمويلات الاسلامية بالصافي	٦	١٩١,١٥٢,٧٢٩	١١٣,٧٦٠,٥٨٥
الموجودات المالية	٧	٥٨,٤٥٥,٦٦٤	١١٩,٧٥٠,٠٠٠
ممتلكات ومعدات ومباني بالصافي	٨	٨,٨٥٥,٨٢٣	٩,٠٧٢,٧٠٢
الموجودات غير ملموسة بالصافي	٩	٣٣,٧٩٦,٠٤٥	٢,٩٣٧,٥٨١
مشاريع تحت التنفيذ	١٠	١٥,٠٦٥,٢٩٤	٤,٠١٨,٣٩٦
الموجودات الاخرى	١١	٧٨,٣٣٥,٩٥٨	٨٤,٩٩٢,٦٨٦
حق الاستخدام الاصول المستأجرة	١٢	٩,٧٦٤,٤١٥	١١,٢٩٨,١٦٥
مجموع الموجودات		٧٣٠,١٤٤,١١٠	٨١٢,٥٣٩,٩٨٠
المطلوبات وحقوق المساهمين :			
المطلوبات :			
ايداعات الزبائن وحسابات جارية للمصارف والمؤسسات الاخرى	١٣	٢٦٠,٢١٦,٥١٦	٣٣٢,٣٠١,٨٩٩
تأمينات نقدية - خطابات ضمان	١٤	١,٠٨٥,٣٩٣	٤,٩٤٠,١٩٢
تخصيصات متنوعة	١٥	٣,٩٩٣,٢٠٥	٥,٣٣٤,٨٦٠
مخصص ضريبة الدخل	١٦	١,٦٦٩,٨٦٢	٨,٩٩١,٨٤١
المطلوبات الاخرى	١٧	٣٢,٠٥٠,٧١١	٣٨,٥٠٧,٣٦٩
التزامات عقود ايجار طويلة الاجل	١٨	٩,٦٢٠,٢٤٠	١٠,٤١٨,١٩١
مجموع المطلوبات		٣٠٨,٦٣٥,٩٢٧	٤٠٠,٤٩٤,٣٥٢
حقوق المساهمين :			
رأس المال الاسمي والمكتتب به	١٩	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي راسمالي	٢٠	١,١٤٩	١,١٤٩
احتياطي قانوني	٢٠	٧,١٩٥,١١٩	٦,٧٢١,٩٩١
احتياطي توسعات	٢٠	٤٦٢,٧٦٥	٤٦٢,٧٦٥
العجز المتراكم	٢٠	(١١,٤٠١,٥٠٥)	(١٥,٢٠٢,٠٠٧)
الفائض المتراكم / الارباح المدورة	٢٠	٢٥,٢٥٠,٦٥٥	٧٠,٠٦١,٧٢١
مجموع حقوق المساهمين		٤٢١,٥٠٨,١٨٣	٤١٢,٠٤٥,٦٢٩
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٧٣٠,١٤٤,١١٠	٨١٢,٥٣٩,٩٨٠
البنود خارج الميزانية	٢٥	١٣,٩٢٦,٤٩٠	٦٥٤,١١٥

مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة)

المدير المالي	المدير المفوض	رئيس مجلس الادارة
بسام يوسف عون	علي محمد حسن العاملي	جيا اراس بكر

مصرف العراق الأول
FIRST IRAQI BANK
Islamic Investment & Finance

يرجى مراجعة تقريرنا المرقم ٤٥ بتاريخه
بغداد ١٤ / ٥ / ٢٠٢٦

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٣٥) جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة)

بيان الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

البيان	ايضاح	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
الايرادات :			
ايرادات المنحققة من عمليات المرابحة	٢١	١٤,٣٢٨,٦٢٢	٦,٥٩٧,٣١١
ينزل : مصروفات العوائد	٢٢	(٩٧٨,٠١٠)	(٤١٨,٣٠٧)
صافي ايرادات الارباح		١٣,٣٥٠,٦١٢	٦,١٤٩,٠٠٥
ايرادات الاستثمارات	٢٣	٣,٠١٢,٩١٨	١,٥٣٤,٣٤٢
ايرادات المشاركة	٢٤	٦,٤٩٤,٠٣١	----
ايرادات تشغيلية اخرى	٢٥	٥,٠٧٥,٠٠٠	----
ايرادات العمولات	٢٥	٦٠,٦٥٤,٠٩٨	٧١,٨٦٥,٥٧١
ينزل : مصروفات العمولات	٢٥	(١١,٥٥٣,٤٤٨)	(٢١,٧٢٨,٦٩١)
صافي ايرادات العمولات		٤٩,١٠٠,٦٥٠	٥٠,١٣٦,٨٨٥
ايرادات بيع وشراء العملات الاجنبية	٢٨	(١,٥٣٣,٠٨٣)	١,٧٣٢,٤٧٥
ايرادات العمليات المصرفية الاخرى	٢٩	٢٠٥,٥٢٧	٢٠٢,٠٩٤,٣٧٣
اجمالي الايرادات		٧٥,٧٠٥,٦٥٨	٢٦١,٦٤٧,٠٧٥
تنزل المصروفات :			
رواتب واجور الموظفين وما في حكمه	٣٠	٧,٥٤٥,٢٧٨	٨,٩٠٩,٣٩٦
مصروفات تشغيلية اخرى	٣١	٥٣,٤٠٩,٠٦١	١٨٤,٢٣٠,١٣٠
الاندثارات والاطفاءات	٢١	٣,١٧٧,٧٣٠	١,٦٧٣,٣٧٣
مخصص مخاطر	٣٣	٤٤٨,١٧٣	٨,٨٨٨,٥٦٩
إجمالي المصروفات		٦٤,٥٧٣,٢٤٢	(٢٠١,٧٠١,٤٦٨)
صافي الدخل قبل الضريبة		١١,١٣٢,٤١٦	٥٩,٩٤٥,٦٠٧
ينزل : ضريبة الدخل	٢٢	(١,٦٢٩,٨٦٢)	(٨,٩٩١,٨٤١)
صافي الدخل بعد الضريبة		٩,٤٦٢,٥٥٤	٥٠,٩٥٣,٧٦٦
يوزع كما يلي :			
احتياطي قانوني ٥ %	٢٠	٤٧٣,١٢٨	٢,٥٤٧,٦٨٨
الفائض المتراكم	٢	٨,٩٨٩,٤٢٦	٤٨,٤٠٦,٠٧٨
		٩,٤٦٢,٥٥٤	٥٠,٩٥٣,٧٦٦
العائد على السهم		٠,٠٢	٠,١٣

FIRST IRAQI BANK
مصرف العراق الأول
islamic investment & finance
الإسلامي للاستثمار والتمويل

سامر محمد عرب
٣٦٩٢٥ / ٤

المدير المالي
بسام يوسف عون

المدير المفوض
علي محمد حسن العاملي

جمهورية العراق
مجلس مفوضية الرقابة المالية وديوان الخدمات العامة
٢٠٢٦
أمانة سر المجلس
نضارن على صحة ختم وتوقيع مراقب الحسابات وانه مزاول لمهنة مراقبة
وتدقيق الحسابات لسنة ٢٠٢٦ استنادا الى المادة (٩) / أولا
رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ المحامات عليه اي مسؤولية عن محتويات هذه البيانات المالية.
رقم الوصل ٦٢٢٢ تاريخ ٣١ / ٥ / ٢٠٢٦

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٣٥) جزءاً من هذه البيانات المالية السنوية وتقرأ معها

بيان الدخل الشامل الأخر

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

البيان	ايضاح	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
صافي الدخل		٩,٤٦٢,٥٥٤	٥٠,٩٥٣,٧٦٦
الدخل الشامل الآخر :			
بنود قد يعاد تصنيفها لاحقاً في الربح أو الخسارة :			
الدخل الشامل الاخر / صافي المكاسب أو (الخسائر) / اعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		----	----
اجمالي الدخل الشامل الآخر		----	----
اجمالي الدخل الشامل		٩,٤٦٢,٥٥٤	٥٠,٩٥٣,٧٦٦

مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة)

بيان التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين)

كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

نـــوع الاحتياطي الحركة خلال السنة	رأس المال الف دينار	احتياطي راسمالي الف دينار	احتياطي قانوني الف دينار	احتياطي توسعات الف دينار	العجز المتراكم للسنوات السابقة الف دينار	الفائض المتراكم للسنة السابقة الف دينار	ارباح وخسائر السنة الحالية الف دينار	اجمالي حقوق المساهمين الف دينار
الرصيد في ١/ كانون الثاني /٢٠٢٥	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٤٩	٦,٧٢١,٩٩١	٤٦٢,٧٦٥	(١٥,٢٠٢,٠٠٧)	٢١,٦٥٥,٦٥٣	٤٨,٤٠٦,٠٧٨	٤١٢,٠٤٥,٦٢٩
ربح خسارة السنة الحالية	----	----	٤٧٣,١٢٨	----	----	----	٨,٩٨٩,٤٢٦	٩,٤٦٢,٥٥٤
التعديلات خلال السنة	----	----	----	----	٣,٨٠٠,٥٠٢	(٣,٨٠٠,٥٠٢)	----	----
زيادة راس المال	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	---	----	----	----	(١,٥٩٣,٩٢٢)	(٤٨,٤٠٦,٠٧٨)	----
الرصيد في ٣١ / كانون الاول /٢٠٢٥	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٤٩	٧,١٩٥,١١٩	٤٦٢,٧٦٥	(١١,٤٠١,٥٠٥)	١٦,٢٦١,٢٢٩	٨,٩٨٩,٤٢٦	٤٢١,٥٠٨,١٨٣

- **العجز المتركم** : تم تنزيل جزء من مبلغ العجز المتراكم (٣,٨٠٠,٥٠٢) بمبلغ الف دينار وفق لمحظر اجتماع الهيئة العامة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٢ والمصادق عليه من دائرة تسجيل الشركات .
- **زيادة راس المال** : تم زيادة راس مال المصرف لهذا الفترة بمبلغ (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار حسب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم١٠٦٩٨ بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٩ . حيث مثلت الزيادة توزيع اسهم مجانية للمساهمين وفق نسبة حصص كل منهم وتم تنزيل مبلغ الزيادة من حساب الفائض المتراكم للسنة السابقة .

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٣٥) جزءاً من هذه البيانات المالية السنوية وتقرأ معها

مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة)

بيان التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين)

كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

تم عرض البند ادناه لأغراض المقارنة فقط .

نـــــوع الاحتياطي الحركة خلال السنة	رأس المال الف دينار	احتياطي راسمالي الف دينار	احتياطي قانوني الف دينار	احتياطي توسعات الف دينار	العجز المتراكم للسنوات السابقة الف دينار	الفائض المتراكم للسنة السابقة الف دينار	ارباح وخسائر السنة الحالية الف دينار	اجمالي حقوق المساهمين الف دينار
الرصيد في ١/ كانون الاول /٢٠٢٤	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٤٩	٤,١٧٤,٣٠٢	٤٦٢,٧٦٥	(١٩,٠٠٢,٥٠٩)	٥٢٣,٠٠٨	٢٦,٨٦٣,٠١٢	٣١٣,٠٢١,٧٣٠
ربح خسارة السنة الحالية	-----	-----	-----	-----	-----	-----	(٨,٤٠٦,٠٧٨)	٨,٤٠٦,٠٧٨
الزيادة خلال السنة	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-----	٢,٥٤٧,٦٨٨	-----	-----	-----	-----	٥٢,٥٤٧,٦٨٨
التعديلات خلال السنة	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-----	-----	-----	٣,٨٠٠,٥٠٢	٢٢,١٣٩,٦٤٤	(٢٦,٨٦٣,٠١٢)	(١,٩٢٩,٨٦٧)
الرصيد في ٣١ / كانون الاول /٢٠٢٤	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٤٩	٦,٧٢١,٩٩١	٤٦٢,٧٦٥	(١٥,٢٠٢,٠٠٧)	٢٢,٦٦٥,٦٥٢	(٨,٤٠٦,٠٧٨)	٣١٢,٠٤٥,٦٢٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٣٥) جزءاً من هذه البيانات المالية السنوية وتقرأ معها

مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة)

ايضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥

١. معلومات عامة

إن مصرف العراق الاول الاسلامي للاستثمار والتمويل هو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها عام ٢٠٠٨ بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش-٠١/ ٦٥٦٩٩بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٩ برأسمال (٤٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار ومركزه الرئيسي في مدينة بغداد

تم دمج شركة الحرير للتحويل المالي وشركة الأمين العربية للتحويل المالي وذلك بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية اللازمة، حيث تم تحويل النشاط من شركة تحويل مالي إلى مصرف إسلامي تحت الاسم الجديد(مصرف العراق الأول الإسلامي – شركة مساهمة خاصة) بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات بالعدد م/٧٧٦١ والمؤرخ في ١٩ اذار ٢٠١٩.

وقد حصل المصرف على إجازة ممارسة العمل المصرفي من البنك المركزي العراقي / دائرة مراقبة الصيرفة / قسم مراقبة المصارف الإسلامية / شعبة التسجيل والتراخيص والأمور الفنية، وذلك بموجب الكتاب المرقم ٧٩٤٧/٣/٩ والمؤرخ في ٢٨ حزيران ٢٠٢٠،

كما تم منح المصرف رمزه المصرفي الرسمي بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم٣/٩/ ١٥٩٦٠في ٤/تشرين الثاني / ٢٠٢٠.

٢. البيانات المالية

يتم إصدار البيانات المالية للمصرف وذلك على اساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف ، ويتم إصدار البيانات المالية لأغراض التحاسب الضريبي والبنك المركزي العراقي .

٣. السياسات المحاسبية الهامة

٣.١ اسس اعداد البيانات المالية (اساس الالتزام)

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومع ما يتماشى مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بالإضافة إلى تعليمات البنك المركزي العراقي ووفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية .

إن الدينار العراقي هو عملة اظهار البيانات المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف ، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي ، مالم يرد خلاف ذلك .

٣.٢ معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجوهرية والمعدلة الصادرة ولكنها لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية ويعتزم المصرف تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعايير والتفسيرات المعدلة عند سريانها.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦: مسؤولية الإيجار في البيع وإعادة التأجير

تحدد التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتطلبات التي يستخدمها البائع والمستأجر في قياس مسؤولية الإيجار الناشئة عن معاملة البيع وإعادة التأجير ، لضمان عدم اعتراف البائع والمستأجر بأي مبلغ من الربح أو الخسارة يتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة، توضح هذه التعديلات :

- تعريف الحق لتأجيل التسوية ،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية .
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل ،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند ذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٢ معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة (تتمة)

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال شرط الإفصاح الاجباري عندما يتم تصنيف التزام ناشئ عن اتفاقية تمويل على أنه غير متداول وحق المصرف في تأجيل التسوية مشروط على الامتثال للتعهدات المستقبلية في غضون اثني عشر شهرا.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

ترتيبات تمويل الموردين – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار ٢٠٢٣ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي بيان التدفقات النقدية رقم (٧) والمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية :

حيث وضحت هذه التعديلات خصائص ترتيبات تمويل الموردين والافصاحات الإضافية المطلوبة عن هذه الترتيبات ، إن الغرض من متطلبات الإفصاح الواردة في هذه التعديلات هو مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم أثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة ، حيث توضح قواعد التحول ان المؤسسة غير ملزمة بتقديم إيضاحات في الفترات المرحلية من السنة الأولى لتطبيق التعديلات.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ البيانات المالية مبينة أدناه، وسيقوم المصرف بتطبيق هذه التعديلات ابتداء من تاريخ التطبيق الالزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الادوات المالية – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧)، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في "تاريخ التسوية" وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات غير قابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديا.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

ايضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٥
٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
٣,٢ معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في كانون الاول ٢٠٢٤ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧، العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة لمعالجة متطلبات المحاسبة والإفصاح للعقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية . تهدف هذه التعديلات إلى توفير إرشادات أوضح بشأن تصنيف وقياس والاعتراف بهذه العقود التي تتسم بالتغير الطبيعي بسبب اعتمادها على الظروف الطبيعية. تسعى التعديلات إلى تحسين تماثل وقابلية البيانات المالية للمقارنة من خلال توضيح ما إذا كان يجب التعامل مع هذه العقود كأدوات مالية أو عقود تنفيذية وكيفية قياسها بالإضافة إلى ذلك ، تعزز التعديلات متطلبات الإفصاح لتوفير شفافية أكبر حول المخاطر والتأثيرات المالية المرتبطة بهذه العقود مما يوفر للمستخدمين معلومات أكثر صلة وموثوقية.

تدعم هذه المبادرة الانتقال العالمي إلى الطاقة المتجددة من خلال معالجة التحديات المحاسبية الفريدة التي تطرحها العقود المتعلقة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة .

عدم قابلية العملة للتحويل – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آب ٢٠٢٣ تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢١) آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي ، لتحديد كيفية تقييم المؤسسة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة ، تتطلب التعديلات أيضا الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة .

ستكون التعديلات سارية المفعول للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٥ يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه ، عند تطبيق التعديلات لا يمكن للمؤسسة إعادة عرض معلومات المقارنة من غير المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير مادي على البيانات المالية للمصرف .

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٨) العرض والإفصاح في البيانات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان ٢٠٢٤ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٨) ، الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) عرض البيانات المالية ، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٨) متطلبات جديدة للعرض داخل بيان الدخل، بما في ذلك المجاميع الاجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، يُلزم المؤسسة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل بيان الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على الأدوار المحددة للبيانات المالية الرئيسة والملاحظات.

بالإضافة إلى ذلك ، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) بيان التدفقات النقدية والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلي" وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح تبعاً لذلك هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى .

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٢ معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٨) العرض والإفصاح في البيانات المالية (تتمة)

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧ يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه ويتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار الى إعادة اظهار بيان الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة الى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة .

معيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ – الشركات التابعة بدون مسؤولية عامة / الافصاحات

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار ٢٠٢٤ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٩) الذي يسمح للمؤسسات المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في معايير المحاسبة الدولية الأخرى ، لكي تكون مؤهلة يجب أن تكون المؤسسة في نهاية الفترة المالية شركة تابعة كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ولا يمكن أن تكون لديها مسؤولية عامة ويجب أن يكون لديها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تقوم بإعداد بيانات مالية موحدة متاحة للاستخدام العام والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية .

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٩) على فترات التقارير المالية التي تبدأ في او بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٧ مع السماح بالتطبيق المبكر .

لم يكن لهذا المعيار أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف .

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة

الاستثمارات في شركة تابعة

إن الشركة التابعة هي الشركة التي تخضع لسيطرة المصرف بتاريخ إظهار البيانات المالية خلال السنة بحيث يسيطر المصرف على الشركة التابعة عندما يكون لديه الحق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة ولديه القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال السيطرة على الشركة .

يسيطر المستثمر على الجهة المستثمر بها عندما يتعرض المستثمر للعوائد المتغيرة الناتجة من شراكته مع الجهة المستثمر بها أو يكون له حقوق فيها ولديه القدرة الحالية على التأثير في تلك العوائد من خلال سيطرته على الجهة المستثمر بها ويتضح مفهوم السيطرة عند تحقق سلطة المستثمر على الجهة المستثمر بها ، تعرض المستثمر للعوائد المتغيرة الناتجة من شراكته مع الجهة المستثمر بها أو حقوقه فيها ، قدرة المستثمر على استخدام تلك السلطة على الجهة المستثمر بها للتأثير مع مبلغ عوائد المستثمر .

يتم الاعتراف بأية أرباح ناتجة عن عملية الشراء في بيان الربح او الخسارة مباشرة ويتم تسجيل التكاليف المتكبدة الناتجة عن عملية الشراء في بيان الربح او الخسارة أيضا ، الا إذا كانت تتعلق بأوراق دين أو أوراق مالية .

يتم قياس الالتزامات المحتملة بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ أو السيطرة إذا تم تصنيفها كحقوق مساهمين ، ان معالجة أية معاملات ضمن حقوق المساهمين ، ويتم الاعتراف اللاحق على خلاف ذلك في القيمة العادلة للبدل المحتمل في بيان الربح والخسارة يتم قياس حقوق غير المسيطرين بتاريخ الشراء بنسبة حصتهم في صافي الموجودات.

يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ينتج عن فقدان السيطرة في بيان الربح او الخسارة .

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال الفترة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات ويتم تحويل أرصدة البنود النقدية بأسعار العملات الأجنبية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمعلنة من البنك المركزي العراقي ويتم تحويل البنود النقدية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة ، حيث يتم تسجيل الربح أو الخسارة الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الربح أو الخسارة .

تحقق الإيرادات

يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات :

- تمثل إيرادات التمويل الإيرادات من عمليات المرابحة والاستصناع والموجودات المؤجرة واستثمارات الوكالة والاستثمار في صكوك ويتم تحديدها باستخدام طريقة الربح الفعلي ، إن طريقة الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة .
- تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عندما يقوم المصرف باستيفاء التزام الأداء من خلال تقديم الخدمات المطلوبة الى العملاء في بداية العقد ، يحدد المصرف ما إذا كانت تستوفي التزام الأداء على مدى فترة زمنية معينة أو في وقت معين ، تسجل إيرادات الأتعاب المكتسبة من الخدمات المقدمة على مدى فترة زمنية معينة على مدى فترة تقديم الخدمة ، كما تسجل الأتعاب والعمولات الناتجة من تقديم خدمات معاملات في فترة زمنية معينة عند إتمام المعاملة ذات الصلة .
- تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق .
- تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح .
- تتحقق الإيرادات من عقود التأجير التشغيلي على أساس القسط الثابت وفقا لعقد التأجير .
- تتضمن الأرباح من الاستثمارات العقارية الربح من بيع العقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة وتتحقق أرباح العقارات عند تحويل المخاطر الهامة والعائدات إلى المشتري بما في ذلك الوفاء بكافة شروط العقد .

الأدوات المالية

تاريخ التحقق

يتم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً في تاريخ المتاجرة ، أي التاريخ الذي يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية ، أي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق .

التصنيف عند القياس المبدئي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند التحقق المبدئي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات ، وتقاس الأدوات المالية مبدئياً وفقاً لقيمتها العادلة بإستثناء في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر ، يتم إضافة او اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ وعندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عند التحقق المبدئي عن سعر المعاملة ، يقوم المصرف بالمحاسبة عن أرباح أو خسائر في اليوم الأول من الاقتناء كما هو مبين أدناه .

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال (تتمة)

لأغراض هذا الاختبار يعرف (أصل المبلغ) بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي على سبيل المثال في حالة أن يمثل مدفوعات لاصل المبلغ او إطفاء القسط – الخصم .

إن العناصر الأكثر اهمية للربح في أي ترتيب تمويل أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ولاختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط يقوم المصرف بتطبيق الأحكام ، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل .

على النقيض ، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب تمويل أساسي لا تنتج تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والعائد عن المبلغ القائم فقط وفي مثل هذه الحالات ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

يقوم المصرف بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج الأعمال المرتبط بإدارة تلك الموجودات وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة البيانات المالية الأولى التالية للتغيير من المتوقع أن تكون مثل هذه التغيرات نادرة ولم يقع أي منها خلال السنة .

يصنف المصرف موجوداته المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية :

- أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة .
- أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى مع إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى بيان الدخل الموحد عند عدم التحقق .
- أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى مع عدم إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر الى بيان الدخل الموحد عند عدم التحقق .
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين المالية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفاء الشرطين التاليين :

- أن يتم الاحتفاظ بالإداة ضمن نموذج أعمال يهدف الى تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية .
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار تحقق مدفوعات لأصل المبلغ والعائد فقط .

يتم لاحقا قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقا للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ، يتم تسجيل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الدخل الموحد ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة تغطية فعالة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى بينما يتم عرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية حتى يتم استبعاد أو إعادة تصنيف الأصل وعند استبعاد الأصل يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد .

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

إن التزامات التمويلات غير المسحوبة وحطابات الاعتماد هي التزامات يجب على المصرف خلال مدتها تقديم تمويل بشروط محددة مسبقا إلى العميل بنفس الطريقة المتبعة لعقود الضمان المالي ، يتم قياس مخصص في حالة وجود عقد واحد معرض للمخاطر التزاما بتعليمات البنك المركزي العراقي.

عدم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية

لا يتم تحقق الأصل المالي أو ما ينطبق عليه جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة عندما :

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ، أو
- يقوم المصرف بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاما بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب (القبض والدفع) وإما أن يقوم المصرف بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم يقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل .

عندما يقوم المصرف بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فانه يقوم بتقييم إلى أي مدى كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية ، وإذا لم يقم بتحويل او الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم يفقد السيطرة على الأصل يستمر المصرف في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة المصرف في هذا الأصل وفي تلك الحالة يتم ايضا تسجيل التزام ذي صلة من قبل المصرف ، يتم قياس الأصل المحول والالتزام ذي الصلة على أساس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها المصرف يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة المدرجة بالسجلات الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المصرف سداده أيهما أقل ولا يتم تحقق الالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه عند استبدال التزام المالي الحالي بأخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري ، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد ويدرج الفرق في القيمة المدرجة بالسجلات ذات الصلة بيان الدخل الموحد .

عدم التحقق نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام

يعمل المصرف على عدم تحقق الأصل المالي مثل أرصدة مدينو التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهرية إلى تمويل جديد مع إدراج الفرق كعدم تحقق للأرباح أو الخسائر في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل ، اما عند تقييم امكانية عدم تحقق أرصدة مدينو التمويل أو تحققها حيث يراعي المصرف العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى :

- تغير عملة التمويل .
- انطباق إحدى خصائص الأسهم .
- تغير الطرف المقابل .
- في حالة وقوع مثل هذا التعديل ، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والعائد فقط .

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تحديد مراحل الانخفاض في القيمة (تتمة)

يقوم المصرف بإجراء تقييم لتحديد ما إذا وجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة لكل الموجودات المالية الجوهرية على أساس فردي او موحد بالنسبة للبنود التي لا تعتبر جوهرية على اساس فردي .

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات المرجحة بالاحتمالات لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية ، يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المصرف طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف استلامه وتشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة لاحتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر والمخاطر في حالة التعثر .

- إن احتمالات التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين قد يقع التعثر فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة في حالة عدم استبعاد الأصل المالي سابقا واستمرار إدراجه في المحفظة ، يستخدم المصرف طريقة قياس احتمالات التعثر خلال الدورات الزمنية لاحتمالية التعثر في وقت محدد (TTC PD) لتحديد كل تصنيف بغرض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة ، يمثل الحد الأدنى لاحتمال التعثر ١٪ للتسهيلات التمويلية مرتفعة المخاطر الائتمانية (غير الاستثمارية) ، ونسبة ٠,٧٥٪ للتسهيلات التمويلية منخفضة المخاطر الائتمانية الاستثمارية الممنوحة إلى الحكومة والمصارف المصنفة كاستثمارية من خلال وكالات تصنيف ائتماني خارجية بالإضافة الى معاملات التمويل المتعلقة بالتمويلات الاستهلاكية والسكنية (مع استبعاد بطاقات الائتمان) .
- إن المخاطر في حالة التعثر تتمثل في تقدير المخاطر المحتمل مواجهتها عند وقوع تعثر في المستقبل اخذا في الاعتبار التغيرات المتوقعة في المخاطر بعد تاريخ البيانات المالية الموجده بما في ذلك سداد أصل المبلغ والربح سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد او خلاف ذلك والانخفاض المتوقع في التسهيلات التي يلتزم بها المصرف وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العراقي ، يطبق المصرف معامل تحويل الائتمان بنسبة ١٠٠٪ على التسهيلات غير النقدية المستخدمة بالنسبة للتسهيلات غير المستخدمة ، يتم تطبيق معامل تحويل الائتمان بشأن معدل الربح المالي .
- إن الخسائر الناتجة من التعثر هي تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع تعثر في السداد في وقت معين ويتم احتسابها استنادا الى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي تتوقع جهة التمويل استلامها بما في ذلك عند تحقق اي ضمان ويتم عرض هذه الخسائر عادة كنسبة من المخاطر في حالة التعثر وقد حدد البنك المركزي العراقي قائمة بالكفالات المؤهلة والحد الأدنى من التخفيض المطبق لتحديد الخسائر الناتجة من التعثر .

الاستعانة بالمعلومات المستقبلية

يستعين المصرف بالمعلومات المستقبلية في تقييمها في حال كانت مخاطر الائتمان للأدوات قد زادت بشكل ملحوظ منذ التحقق المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها وقد قام المصرف بإجراء تحليل تاريخي وتوصل إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية وهذه

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

الاستعانة بالمعلومات المستقبلية (تتمة)

التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات البطالة والمعدلات الصادرة من المؤسسات الرسمية العراقية ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم وتتطلب تقييما لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي ، إن الاستعانة بالمعلومات المستقبلية تزيد من درجة الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول مدى تأثر خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أية توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية .

ارصدة مديني التمويل المعاد التفاوض عليها

في حالات التعثر يسعى المصرف إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان وقد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء تحققها يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة العائد الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة أرصدة مديني التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها إن وجدت لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية ويتم تحديد قرارات عدم التحقق على أساس كل حالة على حدة .

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كاقتطاع من مجمل القيمة المدرجة بالسجلات للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية والتي تشمل (نقد وارصدة لدى البنك المركزي، ارصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى، تمويلات اسلامية، وبعض بنود الموجودات الاخرى) يسجل المصرف المصروف الخاص بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل

الممتلكات والمعدات والمباني

تظهر الممتلكات والمعدات والمباني بالتكلفة التاريخية بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة ان وجدت ، تشمل تكلفة الممتلكات والمعدات والمباني الكلفة المتكبدة لاستبدال اي من مكونات الممتلكات والمعدات والمباني ومصاريف التمويل للمشاريع الانشائية طويلة الاجل اذا تحققت شروط الاعتراف ، يتم اثبات جميع النفقات الاخرى في قائمة الدخل عند تحققها .

يتم احتساب الاستهلاك (بأستثناء الاراضي حيث ان الاراضي لا تستهلك) باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي :

اسم الموجود	العمر الانتاجي (سنوات)
مباني	٥٠
الآت ومعدات	٥
وسائل نقل وانتقال	٥
اثاث واجهزة مكاتب	٥
تحسينات مباني مؤجرة	٥
الانظمة	١٠

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الايرادات والاعتراف بالمصروفات

يتم الاعتراف بالإيرادات اثناء منح المرابحات والبيع بالتقسيط ويتم تحقق ايرادات العوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء عوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كايرادات ويتم تسجيلها في حساب العوائد والعمولات المعلقة . اما الاعتراف بالمصروفات على اساس مبدأ الاستحقاق ويتم تسجيل العمولات كايرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها ويتم الاعتراف بارباح اسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين) .

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

أن يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة / تاريخ التزام المصرف ببيع أو شراء الموجودات المالية .

النقد وما في حكمه

النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها وتتضمن :

النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب .

التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعدلة وبشكل خاص يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات . قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات عند إعداد المعلومات المالية فان الأحكام الهامة التي تقوم بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والمصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات هي نفسها المطبقة على البيانات المالية (السنة السابقة) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ .

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد في تاريخ البيانات المالية والتي تنطوي على مخاطر جوهرية بأن تتسبب في تعديل جوهري على القيمة المدرجة بالسجلات للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية :

- **انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات أعمار إنتاجية غيره محددة**

يقوم المصرف على أساس سنوي على الأقل بتحديد ما إذا كانت الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات أعمار إنتاجية غير محددة قد انخفضت قيمتها ويتطلب ذلك تقدير القيمة أثناء الاستخدام لوحدات إنتاج النقد كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من المصرف تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية .

- **انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة**

يحتسب المصرف مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها والقيمة المدرجة بالسجلات إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة أو شركات التابعة إن تقدير القيمة الممكن استردادها يتطلب من المصرف إجراء تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واختيار المدخلات المناسبة للتقييم .

- **انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة**

يقوم المصرف بمراجعة القيمة المدرجة بالسجلات للعقارات الاستثمارية والعقارات للمتاجرة لتحديد ما إذا كان يوجد مؤشر على أن هذه الموجودات قد تعرضت لخسائر من الانخفاض في القيمة إذا كانت قيمتها العائدة أقل من قيمتها المدرجة بالسجلات

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

شركات تابعة محلية

تشمل الشركات التابعة المحلية للمصرف والتي تم توحيدها في البيانات المالية للمصرف .

يقاس الأداء بناء على ربح القطاع قبل الضريبة حسبما هو مدرج في التقارير الداخلية للإدارة والتي تتم مراجعتها من قبل المصرف ، يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة أن تلك المعلومات المعنية هي المعلومات الصحيحة ذات الصلة بتقييم نتائج بعض القطاعات ما يتماثل مع المصارف الأخرى العاملة في نفس هذه المجالات .

تسهيلات التمانية مباشرة

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها المصرف في الأساس أو جرى اقتناؤها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة ، يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للمصرف وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثا ما قد أثر سلبا على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة و عندما يمكن تقدير هذا التدني ، تسجل قيمة المخصص في قائمة الربح أو الخسارة ووفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي .

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي إن وجد الى حساب التخصيصات المتنوعة .

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم المصرف بمراجعة القيم المثبتة في السجلات الموجودات المالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادية أو على شكل مجموعة ، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني ، يتم تسجيل التدني في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المنفصل كما يتم تسجيل أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في بيان الربح أو الخسارة المنفصل .

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل ، حيث يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضاف اليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقا بالقيمة العادلة ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الآخر وضمن حقوق المساهمين بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية .

٤. النقد وارصدة لدى البنك المركزي :

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
النقد في الخزينة :		
نقدية في الصندوق دينار	٧٣,٦٣١,٢٥٦	٢٧,٥٧٤,٦٣٠
نقدية في الصندوق / عملات أجنبية	١٢,٤٥٢,٠٢٦	١٦,١٧٢,١٧٠
نقدية في الصراف الالي	٦٦٩,١١٥	٥٠٨,١٤٠
نقد في الطريق	٤٥,٤١٦,٢٢٢	٤٦,٠٤٢,٤٥٠
	١٣٢,١٦٨,٦١٩	٩٠,٢٩٧,٣٩٠
ارصدة لدى البنك المركزي العراقي :		
الحساب الجاري الطليق لدى البنك المركزي العراقي	١١١,٤٤٢,٤٣٨	٢٢٧,٧٦٨,٦٦٦
الودائع القانونية لدى البنك المركزي	٤٠,٣٦٩,٢١١	٥٦,٩٢٦,١٤٧
احتياطي تامينات خطابات الضمان /٢٢٦	٣٧,٧٣٦	———
المجمـوع قبل احتساب الأثر الكمي	١٥١,٨٤٩,٣٨٥	٢٨٤,٦٩٤,٨١٣
تنزل : الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٥,٥١٣)	(٦,٤٦٨)
المجمـوع بعد احتساب الأثر الكمي	٢٨٤,٠٠٢,٤٩١	٣٧٤,٩٨٥,٧٣٤

- **نقدية في الصندوق / عملات أجنبية /** من ضمن الرصيد اعلاه حاصل جمع عملة الدولار بقيمة (١٢,٢٨١,٤٧٤) دينار وعملة اليورو بقيمة (١١٥,٥٥٢) دينار
- **النقد لدى البنك المركزي /** من ضمن الرصيد اعلاه (٥٤,٩٨٠,٧٧٤) جاري دينار و(٢,٣٥٢,٩١٦) جاري دولار و(٥٤,١٠٨,٦٦٨) ودائع وقتية / دينار .
- **نقد في الطريق /** من ضمن الرصيد اعلاه (١١,٦٦٥,٢٠٧) يمثل حوالات و (٣٤,٧٥١,٠١٥) شركة وساطة.
- **الودائع القانونية لدى البنك المركزي /** من ضمن الرصيد اعلاه احتياطي قانوني / دينار (٣٨,٠٧٨,٣٨١) واحتياطي قانوني/ دولار (٢,٢٩١,٨٣٠).
- **تأمينات خطابات الضمان /** يمثل هذا المبلغ نسبة ١٧ من خطابات الضمان المصدرة والمحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي .
- **سعر الصرف /** تم اعتماد سعر الصرف ١,٣١٠ دينار لكل دولار امريكي واحد .
- **مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة /** هذا الرصيد تم تخصيصه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة .

٥. ارصدة وودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى :

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
نقد لدى المصارف المحلية	٩,٢٣٣	٩,٢٣٣
نقد لدى المصارف الخارجية	٥٠,٧٩٠,٢٦١	٩٢,٠٣٣,٧٨٢
المجمـوع قبل احتساب الأثر الكمي	٥٠,٧٩٩,٤٩٤	٩٢,٠٤٣,٠١٥
تنزل : الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨٣,٨٠٣)	(٣١٨,٨٨٤)
المجمـوع بعد احتساب الأثر الكمي	٥٠,٧١٥,٦٩١	٩١,٧٢٤,١٣١

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٣٥) جزءاً من هذه البيانات المالية السنوية وتقرأ معها

٢٦. ايرادات العمولات(العمليات المصرفية) :

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
عمولة الحوالات الصادرة	١١٣,٧٤٢	٢,١٤٣,٤٤٠
عمولة الحوالات الواردة	٤١,٤٣٣	٢٠,٥٤٤
عمولة السويفت	٧,٥٧٣	٦٧,٨٢٩
عمولة دفعات نقاط البيع	٤٦٨,٦٤٩	٤٠,٥٩٠
عمولات الدفع اونلاين	٢,٠٣٠,٧٣٢	٥٩,٣٨٦,٧٢٦
رسوم بي تو بي	٢,٣١٧,٧٢٦	----
عمولة ماستر كارد وفيزا	----	١,٧٣٥,٨٧٨
عمولة خطابات الضمان الداخلية	١٥,٠٦٨	١١٥,٢٦٩
عمولات مصرفية متنوعة	١٦١,٧٩٣	٣٥٤,٢١٠
عمولات مصرفية اخرى	٤٥٢,٤٦١	١,١٠٦,٨٧٣
عمولة ايداع نقدي	٧٦٤	٥٩٣,٧٨٧
عمولات دفاتر صكوك	١,٨٥٠	٢,٦١١
عمولة اصدار المفاتيح واعتماد الصك	١٧٠	٢٢٠
عمولة طلب البطاقات	٤,٠٤٣,٠٨٥	٦,٢٥٦,١١٢
عمولة الاعتمادات الصادرة	٥١٨,٧٨٤	٤١,٣١٨
عمولة الحوالات الداخلية	٤٣٥,١٠٥	----
اجور حوالة تلكس / بريد / سويفت	١,٠٨٥	----
عمولة بيع منتجات تطبيق	١,٣٦٣,٩٧٤	----
عمولات ايراد أربيا	٢٣٥,٤٠٧	----
رسوم توصيل بطاقات لنزباكن	٢٤,١١٥	----
عمولة كشف حساب مصدق	٢١٨,٥٢٠	----
ايرادات خدمات الكترونية	٤٣,٨٩٤,٩٣٦	----
عمولة تغذية حسابات المصارف والفروع	----	٧٥
عمولات اخرى / اعتمادات تصدير	----	٩٠
عمولات اخرى / اعتمادات تصدير	١٥	----
مجموعة ايراد بنوك مراسلة	١٠	----
حوافز فيزا	٤,٠٥٥,٤٠٨	----
إيرادات تبادل المقسم الوطني	٨٠,٨٩٤	----
عمولة كتاب تاييد أرصدة	١٧٠,٦٨٥	----
نسبة خصم التاجر	١١٤	----
المجمـــوع	٦٠,٦٥٤,٠٩٨	٧١,٨٦٥,٥٧١

- تم إعادة هيكلة بعض البنود الفرعية لأغراض تنظيمية للسنة المالية ٢٠٢٥.

٢٧. مصروفات العمولات:

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
عمولات مصرفية مدفوعة / مصارف خارجية	١٦٣,٧٤٦	١,٨٢٣,٩٢٧
عمولات مصرفية مدفوعة / مصارف محلية	----	٧٩٥,١٧٧
عمولات مصرفية مدفوعة / بنك مركزي	٢٤٣,١٠٩	----
عمولات مصرفية مدفوعة / فيزا وماستر كارد	٩,٢٧٦,٧٦٢	١٩,١٠٩,٥٨٧
رسوم الشركة المعالجة - أموال	٨١٥,٩٥٣	----
اجور تدقيق حسابات اي واي	٥٠,١٨٩	----
اجور تدقيق حسابات كي تو	٦٩٩,٩٢٧	----
شراء منتجات لعرض البيع	٢٤٩,٥٦٥	----
رسوم معالجة/ تبادل الحركات-المقسم الوطني	٢٣	----
مصاريف تشغيلية - توصيل البطاقات	٥٤,١٧٤	----
المجمـــوع	١١,٥٥٣,٤٤٨	٢١,٧٢٨,٦٩١

٢٨. ارباح تقييم العملات الاجنبية:

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
ايراد بيع وشراء العملات الاجنبية	(١,٧٨٧,٧٠٨)	١,٨٠٠,٢٢٢
فروقات تقييم مراكز العملات	٢٥٤,٦٢٥	(٦٧,٧٤٧)
المجمـــوع	(١,٥٣٣,٠٨٣)	١,٧٣٢,٤٧٥

٢٩. ايراد العمليات المصرفية الاخرى:

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
ايرادات خدمات الكترونية	-----	١٦٠,٥٥٧,٢٥٤
مبيعات مطبوعات مصرفية	٧١,١٩٢	١٥٥,٦٣٨
تبرعات مستلمة	٣,٥٧٧	٢١٠
ايرادات سنوات سابقة	٣٨,٧٣٠	١٣٤,٢٦٣
مصروفات الاتصالات المستردة	٢,٦٦٤	٢٥٠
ايراد كسر وديعة	-----	٩٨٥
مصروفات مستردة اجازات	٩٠٣	٥١٠
مجموعة ايراد بنوك مراسلة	-----	٨٧
حوافز فيزا	-----	٢,٨٨٥,١٤٠
ايرادات رأسمالية	٤١,٣٥٠	-----
مبيعات مركز الخدمات	-----	٣٠,٦٢٢,٣٣٨
ارباح مقيدة غير قابلة للتوزيع- تقلبات	-----	٩٢,٧٠٦
ايراد مخصص سنوات سابقة	-----	٧,٦٤٤,٩٩٢
ايرادات عرضية	٤٧,١١١	-----
المجمـــوع	٢٠٥,٥٢٧	٢٠٢,٠٩٤,٣٧٣

- تم إعادة هيكلة بعض البنود الفرعية لأغراض تنظيمية للسنة المالية ٢٠٢٥.

٣٠. رواتب واجور الموظفين وما في حكمها :

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
رواتب واجور	٤,٨٦٥,١٧٢	٣,٤٩٨,٠٠٦
مخصصات مختلفة	٢,٢٨٢,٥٧٩	٤,١١٤,٣٥٨
تدريب وتاهيل	----	١٣٨,٣٨٤
السفر والايفاد لاغراض التدريب والدراسة	----	٨٩٨,٣٢٧
تجهيزات العاملين	----	٢,٥٨٤
حوافز الموظفين	----	٦٦,٢٠٥
المساهمة في الضمان الاجتماعي	٣٩٧,٥٢٧	١٩١,٥٣٣
المجمـــوع	٧,٥٤٥,٢٧٨	٨,٩٠٩,٣٩٦

- تم إعادة هيكلة بعض البنود الفرعية لأغراض تنظيمية للسنة المالية ٢٠٢٥.

٣١. مصاريف تشغيلية اخرى :

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
صيانة	١٥,٤١٨,٢٩٩	١٨,٧٨٦,٦٥٤
الوقود والزيوت	١١٩,٥٢٨	٥١,١٩٠
المتنوعات/اللوازم والمهمات	١٠٠,٨٣٥	----
مصاريف مكتبية	٣٣٢,٧٢٥	٢٥٨,٣٠٨
المياه والكهرباء	٤٦,٢٧٩	١٧,٦٧١
خدمات ابحاث واستشارات	٥,٧٣٨,٦٨٠	٤,٢٧٩,٠٥٨
دعاية واعلان	٤,٣٨٩,٨٦٧	٢٠,٥٣٩,٣٦٩
طبع ونشر	٥٣,١٤٢	٢١٤,١٢٦
توزيع هدايا	٢٥٩,٢٠٠	----
ضيافة	١٢٦,٤٨٣	٧٢,٩٦٧
مؤتمرات وندوات	١٠٩,١٧٤	٤٥٣,٥٢٦
نقل السلع والبضائع	٣٨٦,٢٠٨	٦٩٢,١٢٥
اتصالات عامة	٣٢٩,٠٠٧	١٨٤,٦٨٦
استئجار مباني ومنشات	٢٠٣,٥٤٥	١٥١,٠٤٢
استئجار وسائل نقل وانتقال	----	٧,٢٥٠
استئجار الات ومعدات	٢,٧٦٧	----
اشتراكات وانتماءات	٣٢٤,٨٤٧	٣٤,٠٤٥
مكافات لغير العاملين عن خدمات مؤداة	٥٥٧,٢٨٣	٤٦٩,٠٥٣
خدمات قانونية	٢١٨,٢١٠	٤١٣,١٢٣
خدمات مصرفية	١٠٤,٠٦٤	١٧٢,٣٦٠
اجور تدقيق شركات اجنبية	----	٢,٣٩٤,٤٤٧
اجور تنظيم الحسابات	----	٢٠,١٠٠
اجور تدقيق الحسابات	٩٧,٧٥٠	١٣٤,٠٠٠
اجور تدقيق اخرى	٤٢٨,٨٥١	١٣,٥٠٠
شراء منتجات لغرض البيع	----	٢٩,٥٩١,١٧٢
تبرعات للغير	٣٣,٠٠٠	٢٢٥,١٣٥
تعويضات وغرامات	١,٢٦٣,١٢٢	٧٥٨,٩٥٧
ضرائب ورسوم متنوعة	٣٠٥,٣٤٩	٣,٣٤٠,٩٣٨
ضرائب عقارية	(٢)	١٦٤,١٥٩
مصاريف اجور حراسة	٤٧٧,٦١٧	٦٦٦,١٤٥
مصروف تسوية استحقاق ارباح افراد	----	(١٦,٥٤٠)

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
مصروف تسوية استحقاق ارباح شركات	----	(٧,٢٩١)
استاذ احتياطي معادل مدين	----	١٧,٢٠٨
خسائر رأسمالية	٨٠	----
مصروفات سنوات سابقة /عمليات مصرفية	١,٧٨٣	١٨,٠٠٠
نفقات خدمات خاصة	١٧,٨١٦,٦٣٠	٩٥,٣٨٨,٧١١
مصروفات خدمية اخرى	١,٩١٥,٤١٦	٢,٣٩١,٢٩٦
خسائر تشغيلية / خصومات تشجيعية	٨٨,٦٣٢	----
أجور مسار الاستمرار الإصلاح المصرفي	١,٠٥٦,٠٠٠	----
نقل العاملين	٤٤,٧٥٢	----
السفر والايفاد لاغراض التدريب والدراسة	٩٧٠,٠٤٢	----
اجور تدريب ودراسة	٦٥,٧٠٩	----
اجور تنظيف	----	٣٣٣,٦١٦
مصروف مطافى	----	٥,٧٠٠
رسوم الطوابع المالية	----	(٥,٦٧٦)
المجمـــوع	**٥٣,٤٠٢,٠٦١**	**١٨٢,٢٣٠,١٣٠**

- تم إعادة هيكلة بعض البنود الفرعية لأغراض تنظيمية للسنة المالية ٢٠٢٥.
- تبرعات للغير / يمثل هذا الحساب عن مبادرة دعم النشاطات لمؤسسة العراق الاول الخيرية منظمة (محلية) مسجلة لدى دائرة المنظمات غير الحكومية بالعدد ١GK٢٤١٠٠٤٠
- تعويضات وغرامات / يمثل هذا الحساب استقطاع من قبل البنك المركزي العراقي عن غرامات تاخيرية اضافة الى غرامات أخرى .

٣٢. الاندثارات والاطفاءات :

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
اندثار مباني ومنشات	٨٧,٨٩١	٩٢,٤٩٩
اندثار الات ومعدات	٧٢٦,٤٥١	١٥٢,٥٢٦
اندثار الخزائن الحديدية	٧٩,٩٦٥	١٤٠,٤٩٠
اطفاء ديكورات وقواطع	١٥٨,٠٠٧	١٩٣,٢٣٦
اندثار مطافئ حريق	٢,٧٦٩	٣,٨٩٥
اندثار وسائل نقل وانتقال الركاب	٢٦,٤٦٢	٤٢,٦٢٣
اندثار اثاث واجهزة مكاتب	١٠٦,٠٩٣	٨٨,٣٥٠
اندثار اجهزة تكييف وتبريد	١٥,٣٥٨	١٣,٨٠٠
اندثار حاسبات الكترونية	٧٥,٠٢٣	٦٧,٧٩٠
اندثار الات حاسبة و كاتبة استنساخ	١٣٥,١٦٨	٩٣,٢٢٩
اندثار ادوات واجهزة مكاتب	٥٢,٤٧٣	٤٣,٧٢٨
اندثار الستائر والمفروشات	٢,٨١٧	٣,٥٠٦
اطفاء نظم وبرمجيات	٣٩٦,٩١٧	٢٩١,٠٨٥
مصاريف استهلاك حق استخدام البند المؤجر	١,٣١٢,٣٣٦	٤٤٦,٦١٥
المجمـــوع	٣,١٧٧,٧٣٠	١,٦٧٣,٣٧٣

٣٣. مخصص المخاطر :

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
مخاطر حسابات جارية	----	٢٤,١٧٨
مصروف مخاطر احتياطية	----	١,٠٠٠,٠٠٠
مصاريف تطهير ارباح غير شرعية	----	٣,٠٣٧,٧٤٩
مصروف مخاطر تشغيلية	----	٤,٠٨١,٠٠٧
مخاطر ارصدة بنك مركزي / حسب معيار ٩	٩,٠٤٤	٦,٤٦٨
مخاطر ارصدة مصارف محلية / حسب معيار ٩	----	٨٤
مخاطر ارصدة مصارف خارجية / حسب معيار ٩	(٢٣٥,٠٨١)	٣١٨,٨٠٠
مخاطر الالتزامات النقدية / حسب معيار ٩	١٩٥,٧٤٤	٤٠٦,٨٥٣
مخاطر الالتزامات التعهدية / حسب معيار ٩	١٨٤,١٣٠	١٣,٤٢٩
مخاطر ارصدة الاستثمارات / حسب معيار ٩	٢٩٤,٣٣٦	----
المجمـــوع	٤٤٨,١٧٣	٨,٨٨٨,٥٦٩

٣٤. العائد على السهم :

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
صافي الدخل	٨,٩٨٩,٤٢٦	٤٨,٤٠٦,٠٧٨
المتوسط المرجح لعدد الاسهم القائمة	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠
حصة العائد الاساسي من ربح السنة	٠,٠٢	٠,١٣

- تم احتساب العائد الأساسي والمخفف للسهم بقسمة صافي الربح العائد لمساهمي المصرف على المتوسط المرجح (المتوسط الموزون) لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة .

٣٥. البنود خارج الميزانية (الالتزامات التعهدية) :

البيان	٣١ كانون الاول ٢٠٢٥ الف دينار	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ الف دينار
خطاب الضمان	١,٥٠٢,٢٧٦	٥,٦٢٤,٣٠٧
التامينات النقدية	١٣,٥٤٩,٦٠٧	(٤,٩٤٠,١٩٢)
اعتمادات مستندية	(١,٠٨٥,٣٩٣)	----
التامينات النقدية	----	----
المجمـــوع	١٣,٩٦٦,٤٩٠	٦٨٤,١١٥